جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

المُخَالَفَة وَأَثَرُهَا فِي التَّعْلِيل

(في ضوء تطبيقات المحدثين)

مذكِّرة تخرُّج تدخل ضِمن متطلَّبات الحُصول على شَهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصُّص: الحديث وعلومه.

إعداد:
سَعِيد بن مُحَمَّد سلِيمَاني

إشراف:
الدُّكتُور: عَبد المَجيد مبَاركِيَّة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريّف زتّون	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
عبد المجيد مباركيّة	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أكرم بلعمري	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: ١٤٣٧– ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦– ٢٠١٧م.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المخالفة وأثرها في التعليل (في ضوء تطبيقات المحدِّثين)

الملخَّصُ باللُّغة العربيَّة

تطرقت في هذه الرسالة إلى أثر المخالفة في تعليل الحديث، حيث تناولت فيها تمهيدا وَفَصْلًا نظريا ويشتمل على تعريف المخالفة لغة واصطلاحا، ثم تعرضت إلى أثر هذه المخالفة من خلال بيان صُوَرِها وهي الاختلاف في اتصال الاسناد وانقطاعه مما ينتج عنه تعارض الوصل والإرسال أو تعارض الرفع والوقف، وكذلك الاختلاف الواقع في متن الحديث كالإدراج والاختصار مما ينتج عن هذا كله أحكاما تتبين من خلال مسألة زيادة الثقة التي اختلفت مذاهب أهل العلم بين من يقبلها مطلقا وبين متوقف فيها بحسب ما يترجح له من القرائن هذه الأخيرة التي لها أثر في ترجيح التعارض، ثم تطرقت إلى العِلَّة مُبَيِّنًا تعريفها عند أهل الاصطلاح وأقسامها وكذلك أسبابها وأجناسها.

ثم تناولت فَصْلًا تطبيقيا عالجت فيه أحاديث مختلف في إسنادها، فتناولت ثمانية أحاديث تتعلق بتعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف، بالإضافة إلى الاختلاف الواقع في المتن من زيادة أو اختصار، فَخَرَّجْتُ هذه الأحاديث من مظانِّها وذكرتُ أقوال أهل العلم فيها، مع ترجيح أحد الإسنادين بحسب القرائن المحتفة بالحديث، وبذلك يتبين أن المخالفة لها أثر في تعليل الحديث من الناحيتين الإسنادية أو المتنية، ثم ختمت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج وبعض التوصيات والاقتراحات أرى أنها مُهِمَّة.

Contravention and its impact on reasoning; in light of the applications of hadith scholars.

In the graduation note, I spoke about the effect of contravention in explaining the hadeeth, as it dealt with a prelude that includes definition of the violation of language and terminology and then was exposed to the effect of the violation through the statement of its images, which is the difference in the connection of the attribution and its interruption resulting in a conflict of communication and transmission or conflict of lifting and suspension, The text of the hadeeth is like the introduction and the shortening, which results from all of these rulings, which are revealed through the issue of increasing the trust that differed between the doctrines of the scholars between those who accept them at all and those who are stopped in accordance with the evidence of the latter, which have an impact on the weighting of the conflict. As its causes and races. Then I held an applied chapter on the hadiths that differed in its attribution. I mentioned eight hadiths concerning the conflict of connection and transmission, and the objection to lifting and stopping, in addition to the difference in the text of the hadeeth from an increase and a shortening. Thus, it turns out that the violation has an impact on the explanation of the discussion from both an ethical and a technical point of view. Then I concluded the thesis with a conclusion in which I mentioned the most important results and some recommendations and suggestions I think it is important

إهداء

إلى اللذَيْنِ أمرني رَبِّي

بِبِرِّهِمِا؛ إلى والديّ العزيزين...

فأدعو الله أن يرحمهما كما

رَبَّياني صغيرا فإلى أمي التي كابدت

العناء وسهرت الليالي في سبيل أن

أكون ممن يخدم الإسلام ولو بالنَّزْرِ القليل

وَقَدَّمَت لي أسمى معاني الإخلاص والحُبِّ والحنان

ولم تَتَوَان في إمدادي بأي عَوْنٍ وتوجيه، وإلى والدِي

الذي فتح طريقي بنصائحه وتوجيهاته التي أنارت دربي والذي

ساندني بالنفس والنفيس ولم يبخل عليَّ بأي شيء ولم يتوانَ في إحاطتي

بحنانه فلهما الشكر بعد الله وأصدق الدعوات وإليهما أهدي هذا الجهد أن يَقَرَّا به عيناً

إلى أساتذتي ومعلميّ في جميع مراحل التعليم.. إقرارًا بفضلهم، وعِرْفَانًا لجميلهم

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أفراد أسرتي.. إذ كفوني من هُموم الحياة، وَيَسَّرُوا لي فُرَصَ العلم والتحصيل.

إلى جميع أصدقائي الذين كانوا عونًا لي وتشجيعًا، إلى كل أصدقاء الإقامة الجامعية بالوادي والمدرسة القرآنية ... وإلى كل من ساهم معي من بعيد أو قريب في إنجاز هذا البحث المتواضع

إلى كلّ مسلم غيور على دينه، راضيًا بالله رَبًّا، وبالإسلام دينًا ومنهاجًا، وبمحمَّدٍ ﷺ نبيّاً ورسولاً وقدوة، وبالقرآن نِبْرَاساً ودليلاً

أُهدي لهم هذا العمل المتواضع

سائلا المولى أن يجعله متقبلا عنده إنه جوادٌ كريم.

شكر وتقدير

بعد أن مَنّ الله عَلَيَّ إتمام هذا البحث بعونه وتسديده

فإنِّي أحمـده وأشكره عزّ وجلّ، وهو القائل ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ فله الحمد والمِنَّة

وهو الغنيُّ الحميـد على ما أسبـغ عَلَيَّ من نعمه وما أمدّه من عَوْنٍ وتوفيق.

وأتقدَّمُ بالشكر الجزيل إلى: أستاذي الفاضل المشرِف على هذا البحث

أبو مُنصِف عبد المجيد مبَارَكِيَّة

-حفظه الله لأمّة الإسلام- على ما استفدت منه، من خُلقه وعلمه وملاحظاته والذي كان حِرْصُه الدائم على أن يكون طالب علم الحديث مُتَمَرِّسًا تطبيقيا فأشكره جزيل الشكر أن حفَّزني إلى هذا الموضوع فكـان فاتحًا لي واسع الآفاق ﷺ لم أكن لأدركها لو الله ثم هو.

كما أشكر كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث من الذين

أمدُّوني بيد العون والتأييد وأذكر منهم شيخي: **أبا حذيفة مُحَمَّد بن سعد طالبي**

والطالب: **أبا الحارث عبد العزيز دَادَه**. وكذلك لا أنسى أخي **عبد الحفيظ جواحِي** وأخي

بلال لَعْرَج على ما قدَّموا من خدمة لهذه الرسالة.

كما أتقدَّمُ بالشكر إلى: **جامعة الشهيد حمّه لخضر** التي أتاحت لنا فُرصة الاستمرار في طور الماستر والشكر مُوَجَّهٌ بالخصوص إلى معهد العلوم الإسلامية وبخاصة إلى الأساتذة الذين أمدُّوا لنا يد العون في وصولنا إلى هذه المرحلة، والشكر موصولٌ إلى الموظفين وإلى جميع الطلبة -وفقهم الله لما يُحِبُّ ويرضى-.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث سواء بكلام طيّب مشجّع أو بجهده

فهـؤلاء جميعـاً يضيق المقـام عن تعدادهـم

ويعجز اللسان عن كفائهم مهما أوتي من عبارات الشكر

والثناء فاللهُ يتولاّهم بالمثوبة والجزاء

فلكلّ هؤلاء منّي جزيل الشكر ووافر الامتنان، وخالص التقدير.

وما عند الله خير وأبقى، وإنّه لا يضيع أجر المحسنين.

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مُضِلَّ ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢)﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً(١) ﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً (٧١)﴾ [الأحزاب: ٧١]

أما بعد:

لقد بَعَثَ الله رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، فَمَنْ كان مُتَّبِعًا لِسُنَّتِه أُنير له طريق الهداية ومن خالف هَدْيَه كان سالكا لطُرُقَ الغِواية.

وما كانت سُنَّة النبي ﷺ هذه لِتَصِلَ إلَيْنا غَضَّةً طَرِيَّةً إلا بِحفظٍ من الله ﷻ الذي قال في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) } [الحِجْر: ٩] ومن ذلك أن الله ﷻ قيَّد لها أئمة راسخين نصروا الدين برفع لوائها، وإعلاء مكانتها في قلوب الناس، وبذلوا في ذلك الغالي والنفيس فَتَحَمَّلُوا المشاقَّ في حفظها وتبليغها وتمييز صحيحها من سقيمها، وما كان لِيَتِمَّ لهم ذلك إلا بتتبع أحوال نُقَّالها والنظر في مروياتهم، فَصَارُوا بذلك نقادا حَقًّا وَصِدْقًا حيث عايشوا هؤلاء الرواة وعرفوا سلوكياتهم وما طرأ عليهم بعد ذلك من آفات وعيوب ومن ذلك معرفتهم بما جاؤوا به من حديث موافقة واضطرابا تفردا ومخالفة، ومن ثَمَّ وبعد استشارة واستخارة ارتأيت أن يكون العنوان المناسب لهذا الموضوع: "**المُخَالَفَة وَأَثَرُهَا فِي التَّعْلِيل فِي ضَوْءِ تَطْبِيقَاتِ المُحَدِّثِين**" من خلال التطرق إليه من الناحيتين النظرية والتطبيقية، هذا ما دفعني إلى طرح الإشكالية التالية.

إشكالية البحث:

كان تعليل الأئمة النقاد للأحاديث مَبْنِيًّا على آليات في غاية من الدقة، فكانت تنقدح في أذهانهم أن فلانا قد أخطأ في روايته للحديث، فمن ذلك استدلالهم على مخالفة الراوي لما جاء به غيره، فمن هنا يمكن طرح الإشكال الآتي:

ما أثر المخالفة في تعليل الحديث؟ أو كيف كان الأئمة يعللون الحديث من خلال وقوع مخالفة في إسناده؟

في حين تتبين أسئلة أخرى وهي: ما هي هذه المخالفة وما هي صورها ؟ وما أحكامها؟ وكيف يُرجَّح بين الاختلاف الواقع في رواية الحديث؟ وما هي العلة؟ وما أسباب وقوعها؟ وما أقسامها؟ وأجناسها؟

كل هذه التساؤلات سأحاول الإجابة عليها بما فتح الله عَلَيَّ، وإلا فمثلي لا يقتحم مثل هذه الموضوعات الدقيقة، وإنما لأهمية سأوردها للتوِّ.

أهمية البحث:

يمكن أن تتجلى أهمية هذا البحث في أن مثل هذه المواضيع قلَّ المشتغلون بها في زماننا هذا إجمالا، وأما تفصيلا فَلِأَنَّ المخالفة باب كبير من أبواب العلل يمكن من خلاله الكشف عن علل الأحاديث، وأن كثيرا من الأحاديث التي أَعَلَّها الحُفَّاظُ، إنما أُعِلَّت بالمخالفة فَحَرِيٌّ أن تدرس مسائلها وَيُنَقَّبَ عن دقائقها، وكذلك المخالفة لا تؤدي بأيِّ حال إلى الحكم على الحديث إلا باعتبار قرائن الترجيح في ذلك، ومنه يمكن العدول عن الروايات الخطأ واعتبارها مرجوحة، هذا ما جعلني أختار هذا الموضوع للأسباب الآتية ذكرها.

أسباب اختيار البحث:

إن مما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع هو:

١. حُبِّي لمواضيع الصناعة الحديثية ورغبتي في الاستزادة منها.

٢. وكذلك رغبتي في تكميل حلقة موجبات العلة؛ حيث دُرِسَ العام المنصرم موضوع "التفرد وأثره في التعليل".

٣. محاولة إيضاح الخلاف الذي حَصَلَ بين الأصوليين والفقهاء من جهة والمحدثين من جهة أخرى حول زيادة الثقة، ومن ثَمَّ تبيين مسلك المحدِّثين في هذه المسألة.

٤. المساهمة في تقريب مفاهيم وَفَهْمِ هذا الموضوع.

بالرغم من هذا كله واجهتني صعوبات هي كالآتي.

صعوبات البحث:

وقد واجهتني صعوبات في أثناء إنجازي لهذا البحث وهي كالآتي:

١. صُعوبة هذا البحث من الناحية التطبيقية، فإنْ كان الأئمة يتوقَّفون ويختلفون في بعض الأحاديث فَكَيْفَ والبضاعة مُزْجَاةٌ.

٢. صُعوبة العثور على نماذج وقع فيها اختلاف بين رواتها، تطلَّب مِنِّي البحث في عِدَّة مصادر من كتب العلل "كعلل ابن أبي حاتم" "وعلل الدارقطني"، ومعلوم كم هي كبيرة ولكن مما ساعدني في ذلك كتاب "أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة" للشيخ مقبل الوادعي-رحمه الله-.

٣. نظرا لاتساع موضوع المخالفة مما تطلب مني توسُّعا في التخريج ورسم شجرة الإسناد وقد كان بعض الأحاديث تستغرق أياماً، ومما يزيد عناءً هو أن التعليل بالمخالفة يتطلب الترجيح بين الرواة والبحث عن طبقاتهم، وذلك لا يدركه إلا جهابذة هذا الفنِّ.

هذا كله مما دفعني إلى إدراك أهداف البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم مادة علمية حول المخالفة وأثرها في تعليل الحديث نظريا وتطبيقيا، والمساهمة في تقريب صورة هذه المسألة التي تُعَدُّ من قبيل تصحيح المناط عند الأصوليين كل هذا من خلال الإجابة عن الأسئلة المطروحة، وإيضاحا لصور المخالفة وبيان أحكامها وقرائن الترجيح في ذلك مع ذكر أمثلة تطبيقية لأحاديث أُعِلَّت بالمخالفة، معتمدا في ذلك على كتب ورسائل تناولت هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

ولقد كان جُلُّ اعتمادي على رسائل أكاديمية لم تتناول هذا الموضوع استقلالا، وإنما تناولته كأبواب أو فصول من هذه الرسائل وهي كالآتي:

"المقترب في بيان المضطرب" للدكتور أحمد بن عمر بازمول، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١٨للهجرة بجامعة أمّ القرى بكلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، ففي الباب الثاني من هذا الكتاب تناول موضوع حكم الاختلاف على الراوي وأثره

على الراوي والمروي ومعرفة الراوي المضطرب، والرسالة وإن كان قد تناولت موضوع الاضطراب إلا أني استفدت منها إذ تطرق صاحبها لموضوع الحكم على الرواي المختلف عليه.

وكذلك من بين الرسائل التي رجعت إليها رسالة للدكتور ماهر ياسين الفحل المسماة "بالاضطراب والاختلاف"، وهي عبارة عن بحث صغير يقع في أكثر من خمسين صفحة تناول فيه أكثر شيء أسباب الاختلاف.

ومن بين الرسائل كذلك "تحرير علوم الحديث" للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع حيث جعل المخالفة في الأسانيد سببا من أسباب وقوع الوهم والغلط، وتوسَّع في مفهوم المخالفة حتى تطرق إلى مخالفة الحديث للقرآن والمحسوس والعقل وغيرها، وسمى المخالفة الواقعة بين الرواة اختلافا.

وكذلك تناول الدكتور نور الدين عتر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث"، هذه المسألة في "الفصل الثالث: في اختلاف رواية الحديث".

وكذلك رسالة "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" لبشير علي عمر تناول في المبحث الثاني: الإعلال بالمخالفة عند الإمام أحمد، ولكنه توسع في مفهوم المخالفة عند الإمام أحمد حتى تطرق في المطلب الثالث إلى إعلال حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه.

بالإضافة إلى رسالة ماجستير للدكتور أبوبكر كافي نوقشت في ١٩ شوال ١٤١٨هـ الموافق لـ ١٦/ ٢/ ١٩٩٨م. دار ابن حزم الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م.

تناول فيها منهج تعليل الأحاديث عند الإمام البخاري وسمى المبحث الثالث: المخالفة وأثرُها في التعليل، وتطرَّق إلى موضوعها نظريا وتطبيقيا.

وكذلك بحثٌ بجامعة المدينة العالمية بعنوان بحثي هذا من إعداد-ابتسام أحمد عيسى- لم أتمكن من تنزيله سوى مُلَخَّصٍ له، هذا كله حسب اطِّلاعي- والله أعلم-.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي وذلك في إيراد التعريفات، بالإضافة إلى المنهج النقدي في الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الأول، وكذلك اعتمدت على المنهج الاستقرائي والتحليلي في المطلب الثاني من نفس المبحث، وأما الفصل الثاني -التطبيقي-اعتمدت على المنهج التحليلي وذلك بالإتيان بنماذج تطبيقية ثم دراسة أسانيدها في ضوء أقوال الأئمة.

منهجية البحث:

١. وضعت تمهيدا وطَّئتُ فيه للمخالفة ذكرت فيها أسباب المخالفة وشرطها وأقسامها باختصار.
٢. قسَّمت البحث إلى قسمين دراسة نظرية والآخر دراسة تطبيقية.
٣. تعقَّبْتُ على بعض الأقوال بما ظهر لي، وَقَدَّمْتُ ذلك بالرمز *.
٤. حاولت أن أُدِلِّلَ على كل مسألة بأقوال العلماء حولها.
٥. وضعت لِكُلِّ مبحث أو مطلب أو ما تفرَّع عنه تمهيدا.
٦. تَطَرَّقْتُ للأحاديث التي اختلف على مدارها فقط.
٧. خَرَّجْتُ الأحاديث من مَظَانِّها وتَوَسَّعْتُ في ذلك في الجزء التطبيقي.
٨. ذكرت أقوال الأئمة حول الحديث ما أمكنني.
٩. ترجمت لكل من لم أنقل فيه جرحا أو تعديلا من تقريب التهذيب إن أمكن، وأعرضت عن الترجمة لبعضهم وخاصة المشاهير منهم خشية الإطالة، ورتبتهم حسب حروف المعجم.
١٠. حاولت أن أَصِلَ إلى الراجح من خلال القرائن.
١١. وفي الأخير وضعت خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

هذا من الناحية العملية، أما من الناحية التنظيمية:

١. فوضعت للآيات الكريمات هذين القوسين ﴿ ﴾ علامة تنصيص، وبينت أرقامها وسورها بعدها مباشرة، ورتبتها حسب تسلسل السور.
٢. ربطت الأحاديث بمراجعها -وأرقامها -خاصٌّ بالفصل الثاني فقط-.
٣. ووضعت لقول الرسول ﷺ هذين المزدوجتين « » بخط مفحَّم ومشكول.
٤. وما نقلته حَرْفِيًّا جعلته بين شَوْلَتَيْن " ".
٥. وأما ما نقلته وَتَصَرَّفْتُ فيه فَجَعَلْتُه بين قوسين (( )) وَوَضَعْتُ في الهامش-بتصرف-
٦. وأما ما نقلته ثم حذفت منه فَوَضَعْتُ المحذوف بين قوسين ((...)).
٧. ما لم يكن في الكتاب طبعة وضعت الحرفين "لا.ط" وما لم يكن فيه تاريخا رمزت ب "د.ت". وما لم يكن فيه مكان الطبع: رمزت له ب "لا.م" .
٨. شَكَلْت وشرحت الكلمات التي تحتاج لذلك.
٩. أذكر الطبعة بتاريخها الهجري والميلادي وما لم أجد فأكتفي فقط بواحد منهما.
١٠. جعلت في الهامش ينظر: لما تصرفت فيه أو نقلته إجمالا.

١١. وضعت فهارس عامَّة يرجع إليها وهي:

١- فهرس للآيات الكريمات.

٢- فهرس الأحاديث.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس لبيان المصادر والمراجع.

٥- فهرس لمواضيع الرسالة.

- ولم أضع فهرسا للبلدان والأماكن والآثار لعدم وجود ذلك.

وأخيرا فإنيِّ أوؤكد أني لم أُغَطِّ جميع المسائل التي تتعلَّق بهذا البحث.

الوصف العام للبحث:

تَطَرَّقْتُ في هذا البحث إلى تمهيد قمت فيه ببيان الكلمات المفتاحية المتعلقة بالموضوع، ومن ثم تناولت فصلا تعرضت فيه إلى تعريف المخالفة وبيان صورها من الناحية الإسنادية والمتنية وأحكامها التي اختُلِف فيها على مذهبين رئيسيين وبَيَّنْتُ قرائن الترجيح التي بنى عليها المُحَدِّثون حُكْمَهم على الأحاديث التي وقع الاختلاف فيها بين رواتها وَقُمْتُ في الأخير بدراسة بعض الأحاديث التي وَقَعَت فيها مخالفة بين رواتها، ثم أنهيت البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

خطة البحث:

المقدمة

تمهيد

الفصل الأول: دراسة نظرية حول المخالفة والعلة

المبحث الأول: دراسة نظرية عن المخالفة

المطلب الأول: تعريف المخالفة

الفرع الأول: المخالفة لغة

الفرع الثاني: المخالفة اصطلاحا

المطلب الثاني: أثر المخالفة في التعليل

الفرع الأول: صور المخالفة

أولا: الاختلاف في الاتصال والانقطاع

ثانيا: الاختلاف في المتن
الفرع الثاني: أحكام المخالفة
أولا: مذاهب العلماء في الحكم على المخالفة
١. قبولها مطلقا
٢. قبولها بالقرائن
ثانيا: قرائن الترجيح
المبحث الثاني: دراسة نظرية عن العلة
المطلب الأول: تعريف العلة وأقسامها
الفرع الأول: تعريف العلة
أولا: العلة لغة
ثانيا: العلة اصطلاحا
الفرع الثاني: أقسام العلة
المطلب الثاني: أسباب العلة وأجناسها
الفرع الأول: أسباب العلة
الفرع الثاني: أجناس العلة
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
المبحث الأول: الاختلاف في الاتصال والانقطاع
المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال
الحديث الأول: ترجيح الوصل على الإرسال
الحديث الثاني: ترجيح الإرسال على الوصل
المطلب الثاني: تعارض الوقف والرفع
الحديث الأول: ترجيح الرفع على الوقف
الحديث الثاني: ترجيح الوقف على الرفع
المبحث الثاني: الاختلاف في المتن
المطلب الأول: الزيادة في المتن

الحديث الأول: الزيادة في آخر المتن

الحديث الثاني: الزيادة في وسط المتن

المطلب الثاني: اختصار الحديث

الحديث الأول: في باب الطهارة

الحديث الثاني: باب الصلاة

خاتمة.

وكتبه:

أبو عبد الرحمن

بـ: أميمة ونسة

شعبان ١٤٣٨هـ الهجرية

تمهيد

تمهيد:

يُعَدُّ الاعتبار[1] ذا أهمية أساسية في الكشف عن حالات الرواية المنقولة إلينا، "ذلك أن الأئمة يأتون إلى الحديث الذي يُظن كونه فرداً، فَيَنْظُرُون: هل وافق راويه أحد غيره على روايته أم لا؟"[2].

ومن هذا ينتج عن عملية الاعتبار أربع حالات هي: التفرد والاضطراب والموافقة والمخالفة هذه الأخيرة التي يمكن من خلالها معرفة خطإ الراوي، ومن هذا كله يتبين أن المخالفة تظهر بشرط: ((اتحادُ المخرج بحيث يكون المدار الذي عليه الحديث مشهورا في روايته للحديث –هذا في الغالب الأعمّ– ومن ثمَّ يَخْتَلِفُ عليه تلاميذه، كابن شهاب في المدنيين، وعمرو بن دينار في المكيين وقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين[3].

((ولوقوع المخالفة في رواية الحديث أسبابٌ كثيرة منها:

١. كَثْرَة طُرُقِ هذا الحديث قال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خَطَؤُه"[4].

٢. اتِّساع الشيخ في الرواية؛ وفي هذا يقول الحافظ المِزِّي فيما نقله عن أبي داود –رحمه الله–: " أَسْنَدَ الزُّهْرِي أكثر من أَلْفِ حديث عن الثقات، وحديث الزُّهْرِيّ كُلُّهُ أَلْفَا حديث ومئتا حديث والنصف منها مسند وقدرُ مئتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا عليه فلا يكون خمسين حديثا والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"[5].

---

١). الاعتبار:"هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد"، النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ). ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ن : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.(٢/ ٦٨١).

٢). ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة لجمال بن محمد السيد، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط : الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م. (١/ ٤٤٥).

٣). يُنظر: العلل لأبي الحسن علي بن عبد الله المديني (ت: ٢٣٤هـ). ت: محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي – بيروت ط: الثانية، ١٩٨٠م، (ص: ٣٦). وقد ذكر الأئمة الستة الذين تدور عليهم أسانيد كل إقليم.

٤). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).، ت: د. محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف – الرياض، لا. ط. (٢/ ٢١٢).

٤). تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (ت: ٧٤٢هـ). ت: د. بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى– ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م. (٢٦/ ٤٣١).

٣. وقوع الوهم والغلط من أحد الرواة))[١]؛ وفي هذا يقول الإمام مسلم ما مُلَخَّصُه:

((أنّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن يُخْطِئ ناقلُ الحديث في نسبة رجل أو تَسْمِيَتِه.

والجهة الأخرى: الاختلاف على المدار كالزهري ومخالفة الفرد للجماعة في سياق الإسناد أو سياق المتن، فَيُعْلَمُ أن روايتهم أَرْجَحُ من روايته ولو كان حافظا))[٢].

ومن كلام الإمام مسلم هذا يتبين أن المخالفة أقساما قد بيَّنها الحافظ ابن حجر –رحمه الله– والتي يَتِمُّ من خلالها الكشف عن خطإ الراوي فقال:

"ثم المخالفة، وهي القسم السابع إن كانت واقعة بسبب: تغير السياق، أي: سياق الإسناد، فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الإسناد وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راو إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاما بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه تماما بحذف الواسطة"[٣].

---

١). يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) لأبي بكر كافي –بتصرف–. ن: دار ابن حزم بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م. (ص: ٢٥٩).

٢). يُنظر: التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْرِي النَّيْسَابُوري (ت: ٢٦١هـ). –بتصرّف–، مطبوع مع كتاب "منهج النقد عند المحدّثين" للدكتور محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقه، ن: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية ط: الثالثة ١٤١٠هـ. (ص: ١٧٠– ١٧٢).

٣).نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ن: مطبعة سفير بالرياض ط: الأولى ١٤٢٢هـ. (ص: ١١٥).

"الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصرا على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن، يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الرابع: أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلاما من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك.

هذه أقسام مدرج الإسناد"[1].

"وأما مدرج المتن: فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه. فتارة يكون في أوله، وتارة في أثنائه، وتارة في آخره، وهو الأكثر (...).

[اختصار الحديث]

أما اختصار الحديث: فالأكثرون على جوازه، بشرط أن يكون الذي يختصره عالما لأن العالِم لا يُنْقِصُ من الحديث إلا ما لا تعلَّق له بما يُبْقِيه منه، بحيث لا تختلف الدِّلَالَة ولا يَخْتَلُّ البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد يُنْقِصُ ما له تعلُّق، كترك الاستثناء"[2].

---

١). نزهة النظر لابن حجر (ص: ١١٥).

٢). المصدر نفسه (ص: ٢٢٩).

الفصل الأوَّل:

دراسة نظرية حول

المخالفة والعلة

المبحث الأول: مقدمات نظرية عن المخالفة

المطلب الأول: تعريف المخالفة

المطلب الثاني: أثر المخالفة في التعليل

المبحث الثاني: مقدمات نظرية عن العلة

المطلب الأول: تعريف العلة وأقسامها

المطلب الثاني: أسباب العلة وأجناسها

المبحث الأول: دراسة نظرية عن المخالفة

تُعَدُّ أَغْلَبُ أحاديث النبي ﷺ مَوْصُولَةٌ إلينا عن طريق الآحاد[1]، ويغلب فيها الخطأ أكثر من الأحاديث المتواترة، ومن ثم كان من السنة ما هو صحيح وسقيم، هذا الأخير إنما وقع من جَرَّاءِ نُقَّالِه كما قيل: "وما آفة الأخبار إلا رواتها"[2]، فتقع منهم مُخالفةُ بعضهم لبعض بين زائد ومقصِّر.

المطلب الأول: تعريف المخالفة

إنَّ من البَدَهيّات المُتَعَارَف عليها، أنّه لا يُمكن أن يُنْطلق إلى تصوير شيء أو الحكم عليه دون إيضاحه من الجهتين اللغوية والاصطلاحية، فَلِإِيضَاح معنى "المخالفة" أتطرَّق إلى تعريفها لغة واصطلاحا، كل هذا في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: المخالفة لغة

قال ابن فارس: "(...) وأمّا قولهم: اختلفَ النَّاسُ في كذا والناس خِلْفَةٌ أي مختلِفون فمن الباب الأوّل؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُنَحِّي قولَ صاحبه ويُقيم نفسَه مُقام الذي نَحّاه"[3].

وقال الراغب الأصفهاني: ((والاختلافُ والمخالفة: أنْ يسلك كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يؤدّي إلى التّنازع استعير ذلك له، قال

---

١). قال الخطيب البغدادي: "خبر الآحاد: هو ما قَصُرَ عن صفة التواتر، ولم يقع به العلم وإن رَوَتْه الجماعة"، ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٦- ١٧). وينظر: شرح لغة المحدث؛ منظومة في علم مصطلح الحديث لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ن: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م. (ص: ١٠١).

٢).هذا قول مأثور لكن لم أعثر على قائله-حسب بحثي القاصر-.

٣). يُنظر: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ). مادة: خَلَفَ، -بتصرف يسير- ت: عبد السلام محمد هارون، ن: دار الفكر، لا.ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (٢/ ٢١٣).

تعالى: ﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ ﴾ [مريم/ ٣٧] ﴿ وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[هود/ ١١٨]))[١].

وقال الفيُّومي: ((وخَالَفْتُهُ مُخَالَفَةً وخِلافًا وتَخَالَفَ القوم اخْتَلَفُوا إذا ذهب كُلُّ واحد إلى "خِلافِ" ما ذهب إليه الآخر وهو ضِدُّ الاتفاق))[٢].

*وممّا سبق يَظهر أنَّ المخالفة في اللغة تقع بين شيئين وهي ضدُّ الموافقة، وهناك معاني للمخالفة ومشتقاتها تستعملها العرب لا داعي لذكرها وقد بان المقصود إن شاء الله تعالى-والله أعلم-.

الفرع الثاني: المخالفة اصطلاحا

إنَّ الحديث عن المخالفة إجمالًا مبثوثٌ في كتب المصطلح، لكن ليس هناك تعريف خاصٌّ بها -لأنّها لا تعدُّ نوعا من أنواع علوم الحديث، بل هي موجبٌ من موجبات العلّة- وإنما الحديث كان عن صورها وأنواعها فقط، وبعض من عرّفها من المعاصرين قال أنَّه لم يجد لها تعريفا سابقا[٣]، لكن هناك من المتقدِّمين من عَرَّفها ألا وهو أبو داود رحمه الله.

التعريف الأول: قال الإمام أبو داود [كما في تهذيب الكمال للحافظ المِزِّي]: "الاختلاف عندنا: ما تفرَّد قوم على شيء، وقوم على شيء"[٤].

*والظاهر من قوله: (("الاختلاف": ضد الاتفاق[٥].

وقوله: "عندنا": أي عند المحدثين فَخَرَجَ به غيرهم[٦].

---

١). يُنظر: المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ). ت: صفوان عدنان الداودي، ن: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ . مادة خَلَفَ -بتصرُّف- (ص: ٢٩٤).

٢). يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي المقري ت: ٧٧٠هـ). ت: يوسف الشيخ محمد ن: المكتبة العصرية لا.ط : مادة: خَلَفَ (ص: ٩٥) –بتصرف-.

٣). كالدكتور ماهر ياسين الفحل والدكتور أبوبكر كافي.

٤). تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (٢٦/ ٤٣١). وبالنسبة لهذا التعريف لا يوجد في واحد من مؤلفات أبي داود وكما نقله عنه الدكتور أحمد بازمول ولم يَعْزُه لواحد من مؤلَّفاته، وكذلك بحثت فلم أجده –والله أعلم-.

٥). يُنظر: المصباح المنير مادة: خَلَفَ (ص: ٩٥).

٦). المحدِّثون: هم غير الفقهاء والأصوليين والنحويين وغيرهم.

وأما قوله: "ما تفرَّد قوم على شيء، وقوم على شيء": أي أن تروي جماعة حديثا فَيَنْفَرِدُوا بِرِوَايَتِه دون جماعة أخرى فهؤلاء يَرْوُونَه بزيادة وتَرْوِيه جماعة أخرى بنقصان، أو خلاف الأصل، وغير ذلك من التفرُّدات المُخالِفة))[1].

*وقد يُعترض على هذا التعريف لفظة: "قوم"؛ لأنه قد يخالف راو واحد، لكن لفظة قوم تحمل معنى الفرد لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١]-والله أعلم-.

التعريف الثاني: قال الدكتور أحمد بن عمر بازمول: "الاختلاف: هو أن يَرْوِيَ الرُّوَاة الحديث فَيَخْتَلِفُون فيه، فَيَرْوِيهِ بعضهم على وجهٍ وبعضهم على وجه آخر"[2].

*فيما يبدو في هذا التعريف أنه يزيدُ توضيحا لتعريف أبي داود رحمه الله أو هو إعادة صياغةٍ له وفقط.

التعريف الثالث: قال الدكتور ماهر ياسين الفحل:" هو ما اختلف الرُّوَاة فِيهِ سنداً أو متنًا"[3].

*والذي يظهر من هذا التعريف:

أولا: هذا التَّعريف مُختصرٌ جدًّا ويحتاجُ إلى مزيد بيان كما هو ملاحظ.

ثانيا: هذا التعريف مُقْتَصَرٌ على ذكر صورتي المخالفة فقط-الإسناد والمتن دون التطرق إلى أنهم يختلفون في سياقهم للإسناد أو المتن-.

ثالثا: وهو ليس على صناعة الحدود التي استقرَّ عليها الاصطلاح بحيث يكون التعريف"تعريفا جامعا مانعا"[4].

*وقد يُجاب على هذه الملاحظات: أنّه لا إشكال في وضع تعريف للمخالفة ما دام أنّ المعنى يُـفهم ويُقرَّب إلى الذهن ولو كان مختصرا، وكذلك السَّلف المتقدِّمون لم يكونوا على دِراية بهذه

---

١). هذا الإيضاح مستفاد من التعريف الثاني.

٢). المقترب في بيان المضطرب للدكتور أحمد بازمول ن: دار ابن حزم للطباعة والنشر ط: الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠١م(ص: ٧٣).

٣). بحوث في المصطلح للدكتور ماهر ياسين الفحل. (ص: ٢). لا.ط.

٤). يُنظر: الرَّدُّ على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ). ت: لا، ن: دار المعرفة بيروت لبنان. لا.ط. (ص: ١٩).

الحدود التي وضعها مناطقة اليونان –وهو "أمر عسر"[1]– والحاصل أنه [لا مُشَاحَّة في الاصطلاح] [2] إذا فُهِمَ المعنى وما لم يكن مخالفا للنصوص الشرعية في وضعه – والله أعلى وأعلم–.

التعريف الرابع: قال الدكتور أبوبكر كافي:"هي أن يروي الرواة عن شيخهم حديثاً ما فَيَقَعُ بينهم تغايُر في سِياق إسناده أو متنه"[3].

* لعلَّ صاحب التعريف هذا لم يسعفه الحظ –كصاحب التعريف السابق– حيث لم يجعله على صناعة الحدود، ولكن يحسب له: أنه ذكر عبارة "في سياق" لأن الرواة عند سَرْدِهِم للإسناد قد يَسْلُكُ الواحد منهم الجادَّة في الإسناد أو يزيد لفظة في المتن–والله أعلم–

*والملاحظ بعد إيراد هذه التعاريف يظهر –والله أعلم–:

أولا: أنَّ المخالفة تقع إما في الإسناد أو في المتن بين راويين فأكثر.

ثانيا: أنْ يختلف الرواة في أثناء سياقهم للإسناد أو المتن.

ثالثا: أن يختلف الرواة على شيخهم.

المطلب الثاني: أثرُ المخالفة في التعليل

تقع المخالفة بين الرواة مما يجعل ذلك مَظَنَّة لتعليل الحديث؛ فإذا روي حديث بِعِدَّة وجوه يظهر منها التعارض فإن ذلك الحديث لا يمكن قبوله والعمل به ويُتَوَقَّفُ فيه حتى يتبين الوجه الصحيح من ذلك، فَيُعْدَلُ إلى الراجح من تلك الرواية ويطرح المرجوح، ولا يَتِمُّ ذلك إلا من خلال قرائن الترجيح المعروفة عند أهل الحديث، فما هي صور هذه المخالفة؟ وما هي أحكامها؟ وما قرائن الترجيح في ذلك؟

---

١). نفس المصدر السابق.

٢). هذه عبارة تُتَداول على الألسنة كثيرا بين أهل العلم وطلبته، وقد أُلِّف في هذه العبارة رسالة اسمها "التقييدُ والإيضَاح لقولهم : (لا مُشاحّة في الاصْطِلاح)" لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى؛ وَقَيْدُ: "إذا فُهِمَ المعنى وما لم يكن مخالفا للنصوص الشرعية في وضعه"، استفدته من بعض الدروس.

٣). منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص: ٢٥٩).

الفرع الأول: صُوَرُ المُخالَفة[1]

يختلف الرواة في عِدَّة أمور، وهذه الأمور منها ما لا يقدح في الحديث كأن يأتي الحديث من وجهين من حافظ مُكثر[2]، ومنها ما يقدح في الحديث؛ والاختلاف الواقع بين الرواة يقع في السند ويقع في المتن، بحيث يرجع إلى الترجيح بين المختلفين وفق قرائن، وممّا يوضح هذا الكلام عن أقسام المخالفة قول الإمام مسلم ما مُلَخَّصُه: ((أنّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن يُخْطِئ ناقلُ الحديث في نِسْبَة رَجُلٍ أو تَسْمِيَتِه.

والجهة الأخرى: الاختلاف على المدار كالزهري ومخالفة الفرد للجماعة في سياق الإسناد أو سياق المتن، فَيُعْلَمُ أن روايتهم أَرْجَحُ من روايته ولو كان حافظا))[3].

* وكلام الإمام مسلم هذا هو العمدة في تبيان الاختلاف لأن كل من تحدَّث عن هذه الجزئية إلا واستدلَّ بكلامه هذا –حسب علمي-.

أولا: الاختلاف في الاتصال والانقطاع:

الاختلاف في سياق الإسناد أحد أقسام المخالفة بحيث يحدِّث الراوي بحديث يَسُوقُ إسناده وحينئذ قد تقع منه مخالفة، إمَّا بزيادة في ذلك السند أو نقصان تجعل الحديث مظنَّةً لتعليله وللاختلاف في اتصال الإسناد أو انقطاعه صُوَر عدة، سأتطرق لذكر صورتين فقط وهما تعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف.

---

١). اقتصرت على ذكر أشهر وجوه الاختلاف في الإسناد والمتن فيما أحسب.

٢). تحرير علوم الحديث للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. (٢/ ٧١٢). - بتصرف-.

٣). يُنظر: التمييز للإمام مسلم (ص: ١٧٠- ١٧٢) -بتصرّف-.

أ. تعارض الوصل والإرسال:

١. تعريف الحديث المتصل:

" ما اتصل سنده، وَسَلِمَ من الانقطاع، ويَصْدُقُ ذلك على المرفوع، والموقوف[١].

٢. تعريف الحديث المرسل:

"عَلَمٌ على ما سَقَطَ ذِكْرُ الصحابيِّ من إسناده، فيقول التابعي[٢]: قال رسول الله ﷺ[٣].

وصورة هذا التعارض كما قال ابن الصلاح -رحمه الله-: ((وأما صُوَرُة تعارض الوصل والإرسال: فهي أن يأتي حديثٌ موصول إسناده من وجه، ومُرْسَلًا من وجه آخر فَيُعْلَمُ أنَّ أحد الوجهين خطأ، فهذا الذي يسمى بتعارض الوصل والإرسال، بحيث يُرَجَّحُ أَحَدُ الإسنادَيْن)) [٤].

ب.تعارض الرفع والوقف:

١. تعريف الحديث المرفوع:

"وهو ما نُسِبَ إلى النبي ﷺ من قولِه أو فعلِه"[٥].

٢. تعريف الحديث الموقوف:

"هو ما أُسْنِدَ إلى صحابيٍّ[٦] من قَولِه أو فِعلِه"[٧].

---

١). الموقظة في علم مصطلح الحديث لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غُدّة ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط: الثانية، ١٤١٢ هـ. (ص: ٤٢). قال المحقق الدكتور نور الدين عتر: في (ظ): "الموصول".

٢). التابعي هو: من لقي الصحابي كذلك. وهذا متعلق باللُّقِي وما ذكر معه، إلا قيد الإيمان به، فذلك خاصٌّ بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو المختار، خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة، أو صحة السماع أو التمييز. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٤٤).

٣). الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٣٨).

٤). ينظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) ت: نور الدين عتر ن: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت لا.ط. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. (ص: ٩٠). -بتصرف-.

٥). الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٤١).

٦). وهو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلَت ردة في الأصح. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٤٠).

٧). المصدر نفسه (ص: ١٤٤).

وصورة هذا التعارض أن يختلف رُوَاتُه فَيَرْوُونَهُ مرفوعا إلى النبي ﷺ من جهةٍ ويرويه آخرون موقوفا على الصَّحابي، فيُعْلم أنَّ الحديث قد اختلف في اتصاله وانقطاعه[1].

ثانيا: الاختلاف في المتن

الاختلاف في سياق المتن هو أن يروي الراوي حديثا ما فَيُغَيِّر معناه إما اختصارا وإما أن يتصرف بزيادة لفظة فيه يَتَبَيَّنُ بعد جمع الطرق أنه خالف أثناء سياقه للحديث أصحابه، وَسَأَقْتَصِرُ على ذِكْرِ صورتين لهذا الاختلاف وهما الإدراج والاختصار.

أ. الإدراج:

وهو: أن تُزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فَيَرْوِيهَا كذلك[2].

وهو: ((سببٌ للاختلاف بين الرُّواة ومن ذلك تتغيّر المتون والأسانيد حيث يظنّ الراوي الذي لا يميّز الكلام المُدْرَج فَيَجْعَلُه من الحديث فَيُعَلُّ ذلك الحديث))[3].

ب. الاخْتصار[4]:

تعريف الحديث المختصر: ((هو الحديث الذي يُرْوى مُقْتَصَراً على بعض معاني أو يُرْوَى بمعنىً إجمالي مع عدم التفصيل))[5].

---

١). ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). ت: علي حسين علي، ن: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. (١/ ٢١٩) -بتصرف-.

٢). الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ت: أحمد محمد شاكر، ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثانية، د.ت. (ص: ٧٣).

٣). يُنظر: منهج الإمام البخاري للدكتور أبو بكر كافي (ص: ٣٣٢)-بتصرف-.

٤). أدرجت الاختصار وإن كان ليس له علاقة بمسألة زيادة الثقة إلا أنه داخل في المخالفة الواقعة في سياق المتن.

٥). يُنظر: لسان المحدِّثين (معجم مصطلحات المحدثين) لمحمد خلف سلامة لا.ط، (٢/ ٣٤). ويُنظر: منهج الإمام البخاري (ص: ٢٨٠).

واختصار الحديث يعتبر من الاختلاف في المتون إذا أخلَّ رَاوِيهِ بمعناه، و لكن يستثنى من هذا صنيع الإمام البخاري الذي يختصر الحديث إذا كان طويلا ويأخذ منه الشاهد فَحَسْب[١].

*وأخيرا يقول ابن حجر–رحمه الله– مُبَيِّنا أثر المخالفة في تعليل الحديث: "وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدِّثين فهذا شاذ وقد تَشْتَدُّ المخالفة أو يَضْعُفُ الحفظ فَيُحْكَمُ على ما يخالف فيه بِكَوْنِه مُنْكَرًا"[٢].

الفرع الثاني: أحكام المخالفة

كما هي القاعدة المتقرِّرَةُ عند الأصوليين أنَّ "الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره"[٣] وكما عَرَضْتُ صُوَرَ المخالفة سَالِفًا، سَأُبَيِّن أحكامها من خلال عرض الأقوال حولها إذ تُعَدُّ المخالفة من قبيل زيادة الثقة، قال ابن الصلاح – في مَعْرِضِ حديثه عن الحديث الذي اختُلِفَ في وصله وإرساله أو وقفه ورفعه–[٤]: "ولهذا الفَصْلِ تَعَلُّقٌ بفَصْلِ زيادة الثقة في الحديث"[٥]، ولقد بيّن صورتها ابن رجب الحنبلي فقال: "وأمَّا مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها ههنا فصُورَتها: أن يَرْوِيَ جماعةٌ حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فَيَزِيدُ بعض الرواة فيه زيادةً، لم يذكرها بَقِيَّةُ الرُّواة"[٦].

*يتبين من كلام الحافظ ابن رجب أن الرواة يدورون على مدار واحد، بحيث أن الحديث الذي يعتبر فيه الاختلاف هو أن يدور على رَاوٍ يعتبر مخرجا لذلك الحديث.

---

١). يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ). ن: دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ هـ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (١/ ١٥–١٧).

٢). المصدر نفسه (١/ ٣٨٤–٣٨٥).

٣). يُنظر: الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). ن: دار ابن الجوزي، لا.م ط: ١٤٢٦هـ. (ص: ٨٣).

٤). يُنظر: المقترب في بيان المضطرب للدكتور أحمد بازمول (ص: ١١٦).

٥). مقدمة ابن الصلاح – معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٧٢).

٦). شرح علل الترمذي للحافظ لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). ت: د. همام عبد الرحيم سعيد، ن: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط: الأولى. ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. (٢/ ٦٣٥).

أولا: مذاهب العلماء في الحكم على المخالفة

وَتِبْياناً لهذا الموضوع سَأَتَطَرَّقُ إلى توضيح مذاهب العلماء في التعامل مع هذه المسألة فقد اختلف أهل العلم في قبول زيادة الثقة، ولعلّ السّبب في ذلك هو أنّ الحديث إذا كان راويه ثقة حيث أنّ الثقة الغالب على حديث الصحَّة، لهذا قَبِلَ جمْعٌ من أهل الحديث والفقه الزيادة من الثقة.

قال الحافظ الزيلعي: فيما معناه: (((...) والزيادة من الثقة مقبولة، قلنا: بل ذلك مختلف فيه فمنهم من يقبل الزيادة مطلقا ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل وهو أنْ تقبل في موضع دون موضع(...) وتُقْبَلُ في موضع آخر لِقَرَائِنَ تَخُصُّهَا، ومن حَكَمَ في ذلك حُكْمًا عَامًّا فقد غَلِطَ، بل كُلُّ زيادة لها حُكْمٌ يَخُصُّهَا))[1].

*قد أوضح الحافظ الزيلعي هنا أنّ زيادة الثقة مختلفٌ في الحكم عليها، ثمّ بيّن -رحمه الله- مذهبه في ذلك، وَبِكُلِّ حالٍ فإن الزيادة تقبل عند فريق من أهل العلم، وهذا الذي سَأُبَيِّنُهُ في النقطة الموالية.

١. قبول الزيادة مطلقا:

يرى أصحاب هذا المذهب "كالحاكم أبي عبد الله والخطيب البغدادي وابن حزم الظاهري وابن الصلاح وأبي زكريا النووي ومن المعاصرين أحمد شاكر[2] ومحمد ناصر الدين الألباني وغيرهم، أنّ الزيادة من الثقة مقبولةٌ "والوجه في قبولها: أنَّ الثقة إذا انفرد بحديث لم يأْتِ به غيره، فهو صحيح مُحتجٌّ به، فإذا كانَ يُقبل تفرُّده بالحديث، فتفرُّده بالزيادة أوْلى بالقبول"[3].

---

١). يُنظر: نصب الراية لأحاديث الهداية لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ). ت: محمد عوامة، ن: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت لبنان- دار القِبلة للثقافة الإسلامية- جدة — السعودية، ط: الأولى. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. (١/ ٣٣٦). -بِتَصَرُّف يسير-.

٢). ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين- لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي- رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية- ن: دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. (ص: ١٥٥-١٦٦).

٣). تحرير علوم الحديث للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع. (٢/ ٦٩٣).

وكذلك ممن يرى بهذا القول ممّن يوصفون من المحدّثين بالتّساهل[١] في الحكم على الرِّواية أو من أهل الأصول والفقه وغيرهم، وسأبيّن أقوال بعضهم.

قال الحاكم في بعض المواضع من كتابه المستدرك: "والوصل أوْلى من الإرسال فإنَّ الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم"[٢].

وقال في موضع آخر: "وإنَّما بَنَيْتُ هذا الكتاب على أن الزيادة من الثقة مقبولة"[٣].

وقال الحافظ ابن حجر:" وَجَزَمَ ابن حِبَّانَ والحاكم وغيرهما بقبول زيادة الثقة مطلقا في سائر الأحوال سواء أتَّحَدَ المجلس أو تَعَدَّدَ، سواء أَكَثُرَ السَّاكِتون أو تساوَوْا، وهذا قول جماعة من أئمة الفقه والأصول، وجرى على هذا الشيخ محيي الدين النووي في مُصَنَّفَاتِه"[٤].

*في كلام الحافظ أنَّ ابن حِبّان والحاكم والنووي يَقْبَلُون زيادة الثقة مطلقا دون مراعاة لأي قرينة مما ذكره.

وقال ابن حزم الأندلسي: "وإذا روى العدل زيادة مخالفا فيها غيره دون النظر إلى من خالفه "فالأخذ بتلك الزيادة فرض"[٥].

*ويظهر من قول ابن حزم أمران هما:

١. عدم النظر إلى من خالف الراوي الثقة.

٢. فرضية الأخذ بتلك الزيادة.

---

١). يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ن: دار طيبة، لا.ط.. (١/ ١١٤).

٢). المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠. (٢/ ٢١٠).

٣). المصدر نفسه (٢/ ٥٧٧).

٤). النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. (٢/ ٢٨٧-٢٨٨).

٥). يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. (ت: ٤٥٦هـ) ت: أحمد محمد شاكر، ن: دار الآفاق الجديدة، بيروت، لا.ط. (٢/ ٩٠).

وقال الخطيب البغدادي: "باب القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها -ثمَّ قال-: (...) والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا ومتقنا ضابطا ..."[١].

وقال الإمام النووي: " المَذْهَبُ الصَّحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحقِّقون من المحدِّثين وصحَّحه الخطيب البغدادي أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مُرْسَلًا أو بعضهم مرفوعا وبعضهم موقوفا حُكِم بالمتصل وبالمرفوع لأنهما زيادةُ ثِقَةٍ وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف والله أعلم"[٢].

*صحيحٌ؛ ذهب إليه الفقهاء -ذلك أن الزيادة يرون أن لها فوائد فقهية- وأصحاب الأصول[٣]، ولكن لم يذهب إلى ذلك المحققون من المُحَدِّثين، والذي صحّحه الخطيب البغدادي فقد اعترض عليه ابن رجب الحنبلي فقال: "ثم إن الخطيب تناقض، فَذَكَرَ في كتاب الكِفَاية -في علم الرواية- للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تُعْرَفُ عن أحد من متقدمي الحُفَّاظ إنما هي مأخوذة من كُتُبُ المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نَصَرَهُ المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب "تمييز المزيد"، - وقد عاب تصرُّفَه في كتاب "تمييز المزيد"- بعض مُحَدِّثِي الفقهاء وَطعِنَ فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية"[٤].

*ويظهر من خلال كلام الحافظ ابن رجب -رحمه الله- أن المحدثين اختلط مذهبُهم بمذهب المتكلمين، فإنَّ لعلم الكلام أثرا بالغا على العقيدة والحديث وأصول الفقه.

---

١). الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). ت: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، ن: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، لا.ط. (ص: ٤٢٤-٤٢٥).

٢). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ. (٣/ ١٧).

٣). يُنظر: المستصفى في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت : محمد عبد السلام عبد الشافي، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٣هـ . (ص: ١٣٣).

٤). شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). (٢/ ٦٣٨).

ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- حيث قال فيما معناه: ((إذا روى العدل الثقة حديثا مع زيادة فيه لم يروها غيره، فإن تلك الزيادة مقبولة مطلقا في كل الأحوال))[1].

*ومما يؤكد كلامه هذا عمله في تحقيق مسند الإمام أحمد.

وكذلك الشيخ الألباني-رحمه الله- حيث قال: " والزيادة من الثقة واجبٌ قبولها"[2].

*فهذه إجمالاً أقوالُ من يَقْبَلُ زيادة الثقة مطلقا دون الالتفات إلى شيء من القرائن وهذا المعروف عنهم من خِلال أقوالهم وتطبيقاتهم على الأحاديث، هذا غالبا وقد يَلْجَؤُونَ إلى الترجيح بالقرائن في بعض الأحيان، فَمَنْهَجُهُم يَحْتَاجُ إلى استِقْرَاء وتتبُّع[3]، ولقد تَعَقَّبَ البقاعي ابن الصلاح حول هذه المسألة قائلا: " ثم إنَّ ابنَ الصلاحِ خَلَطَ هنا طريقةَ المحدّثينَ بطريقةِ الأصوليينَ، على أنَّ لحُذاقِ المحدّثينَ في هذهِ المسألةِ نظراً آخرَ لم يحْكِهِ، وهوَ الذي لا ينبغي أنْ يُعدلَ عنهُ، وذلكَ أنهم لا يحكمونَ فيها بحكمٍ مطّردٍ، وإنما يدورونَ في ذلِكَ معَ القرائنِ"[4].

*وَلَوْ أن الخطيب البغدادي حكى عمل الأئمة الذين تقدَّموه حول مسألة زيادة الثقة لما وقع هذا الإشكال، وابن الصلاح نقل عنه ذلك فأصبحت قاعدة مضطردة ومن ثم قبلوها لأحد سببين هما:

أولا: التَّجَوُّزَات العقلية؛ ذلك أن الثقة حديثه مَحَلُّ الصدق دوما، وهذا قُصور في فَهْمَ علم العلل، أدخل كثيرا من الأحاديث الواهية ضمن السنة الصحيحة.

ثانيا: الفوائد الفقهية؛ لأن الزيادة عندهم إنما هي استنباط حُكْمٍ أو إيضاح مشكل.

---

١). يُنظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ). ن: دار الكتب العلمية-بيروت لبنان، ط: الأولى، د.ت. (ص:٥٩-٦٠)-بتصرف-.

٢). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني(ت: ١٤٢٠هـ). ن: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى عام النشر: جـ ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م جـ ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م. (٣/ ٦٠).

٣). كما في عمل الشيخ الألباني -رحمه الله- فإن المشهور عنه قبول الزيادة مطلقا، وإلا فهذا يحتاج إلى تتبّع عمله لأنه أحيانا يَرُدّها وَيَحْكُمُ عليها بالشذوذ.

٤). النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، ن: مكتبة الرشد ناشرون، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م. (١/ ٤٢٦).

وهذان السببان جعلا كثيرا من السنة يدخل فيها كثير من الموقوفات والمقطوعات والألفاظ الشاذَّة في الأحاديث[١]، ويرجع هذا كُلُّه مخالفة صنيع الأئمة من حيث الترجيح وفق القرائن، هذا الذي سَأُبَيِّنُه في النقطة المُوالية.

٢. قبول الزيادة بالقرائن:

ذهب إلى قبول الزيادة من خِلال القرائن أغلب الأئمة النُّقَّاد في عصر الرِّواية، وبعض من جاء بعدهم كابن دقيق العيد والحافظ العلائي والذهبي وابن رجب وابن حجر وغيرهم[٢].

قال الحافظ ابن رجب: "ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."[٣].

*أي عند الأئمة المتقدمين عندهم لكل حديث ونقده الخاصُّ بالإضافة إلى القرائن التي تَحْتَفُّ به فَيُحْكَمُ عليه بها، وليس هناك قواعد عامَّة مضطردة يُحْكم بها على كل الأحاديث، وهذه قاعدة في دِراسة الأسانيد، ولو التزم الدارس للأسانيد بهذا الضابط لسقط كثير من الخلاف.

قال السُّلَمِي في سؤالاته للدارقطني: "وسُئِلَ عن الحديث إذا اخْتَلَفَ فيه الثقات؛ مثل أن يرويَ الثوري حديثاً، ويخالفه فيه مالك، والطَّريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: يُنظر ما اجتمع عليه ثقتان يُحكم بِصِحَّتِه، أو جاء بلفظة زائدة تثبت، تقبل منه تلك الزيادة وَيُحْكَمُ لأكثرهم حفظا على من دونه"[٤].

وممّا يؤكِّد كلام الدارقطني هذا قول الحافظ ابن حجر: "وقد استَعْملَ الدارقطني ذلك في العلل والسُّنن كثيرا"[٥].

---

١). وهذا الإشكال حبّذا لو يُفرد برسالة تعالج الاختلاف بين المحدثين والفقهاء في هذه المسألة.

٢). ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ١٩٠).

٣). شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٨٢). –بتصرّف–.

٤). سؤالات السُّلَمي للدارقطني لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمي (ت: ٤١٢هـ). ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي،ن: لا، ط: الأولى ١٤٢٧ هـ. (ص: ٣٦٠).

٥). النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٨٩).

*يَقْبَل الأئمة زيادة الثقة وفقا للقرائن لأنهم:

أولا: سِعَةُ حفظهم واطِّلاعهم على حديث رسول الله ﷺ، قال السخاوي –رحمه الله–: ((ولذلك تعسَّر على المتأخرين الحكم على الحديث بخلاف المتقدمين الذين رُزِقوا سعة الاطِّلاع والحفظ –وذكر جملة منهم– ولم يكن بعدهم مِثْلَهُم (...) فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به، كان معتمدا؛ لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم، عُدِلَ إلى الترجيح))"[1].

ثانيا: أنَّ الأئمة النُّقَّاد لهم فَهْمٌ رزقهم الله إيَّاه يَفْهَمُون به أن هذا الحديث خطأ أو صواب، ومن عَجِيبِ هذا الأمر ما ذكره ابن رجب: "قال الحسين بن الحسن المروزي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة فَحَدَّث بحديث عن الأعمش: فقلت: ليس هذا من حديثك، قال: بلى. قلت: لا، قال: بلى، قلت: لا، قال: يا سَلَامَة هات الدَّرَجَ[2] فأخرجت فنظرت فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقت يا أبا سعيد فمن أين أُتِيتُ؟ قلت: ذُوكِرْتَ به وأنت شابٌّ فظننت أنك سمعته"[3]–والله أعلم–.

وقال الذهبي: "وإنْ كان الحديث قد روي من قِبَلِ الثَّبْتِ ويخالفه أصحابه الأثبات فَالعِبْرَةُ والراجح بما رَوَاه الجماعة لأن الواحد قد يَرِدُ عليه الخطأ"[4].

*والذي يظهر من كلام الذهبي هذا أنه بناه على استقراء لعمل الأئمة المتقدمين وكذلك كلام ابن حجر الآتي، وهما من هما ومؤلفاتهما في الحديث تَرْبُو عن حَصْرٍ.

قال رحمه الله: " والمنقول عن أئمة الحديث المتقدِّمين: كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي

---

١). يُنظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣١٣) –بِتَصَرُّف–.

٢). الدَّرَج هو الذي يكتب فيه، وكذلك الدَّرَج بالتحريك.ينظر: لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت: ٧١١هـ). ن: دار صادر – بيروت ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ. (٢/ ٢٦٩).

٣). يُنظر: شرح علل الترمذي (١/ ٥٣٥).

٤). الموقظة في علم مصطلح الحديث لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غُدّة ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية، ١٤١٢ هـ. (ص: ٥٢).

والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"[1].

*هذا ما يدلّ على تحقيق الحافظ -رحمه الله- ودِقّة بحثه وتتبُّعه لتعامل الأئمة في الحكم على الأحاديث.

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: "... أما إذا اختَلَف حُفَّاظ الحديث في شأن زيادة الثقة أتقبل أم لا؟ فَإِنَّا نَرْجِعُ إلى الترجيح، وهو أن تُقَارِنَ بين الرواة، ثم تجعل المرجوح شاذًّا، والراجح محفوظًا، وتأخذ بالمحفوظ، وهكذا إذا وَجَدْتَ زيادة ثقة ولم تجد للعلماء المتقدمين فيها كلامًا لا تصحيحًا ولا تضعيفًا ترجع إلى تعريف الإمام الشافعي في الشّاذّ، أنَّ الشَّاذّ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وتقارن بين الصفات وبين العدد، فَرُبَّ شخص يَعْدِلُ خمسةً فلا تقارن بين العدد فقط..."[2].

*((والذي يظهر من هذه الأقوال -والله أعلم-؛ أنَّ زيادة الثقة للوصْل في موضِع الإرسال أو الرفع في موضع الوقف، أو زيادة لفظة في متن الحديث تُقْبَلُ إذا ما اعتبر فيها أمران:

الأول: أن يكون الراوي حافظاً، معروفٌ بحفظه.

والثاني: ألاَّ يقوم دليلٌ على أنَّه أخطأ في تلك الزيادة))[3].

١). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (ص: ٢١٢).

٢). المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح لأبي عبد الرَّحمن مُقْبل بن هادي الوادعيّ (ت: ١٤٢٢هـ). ن: دار الآثار للنشر والتوزيع، صَنعاء – اليمن، ط: الثالثة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. (ص:١٥١-١٥٢).

٣). يُنظر: تحرير علوم الحديث للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع (٢/ ٦٨٩)-بتصرُّف-.

والذي يدلّ على ذلك ترجيح الإمام البخاري وصل حديث« **لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيّ**» [1].

ثانيا: قَرَائِنُ التَّرْجِيحِ[2]

"يُعتبَر الترجيح بالقرائن مسْلكا علميًّا اتَّبَعَه العلماء في كلّ الفنون لأنّه يفيد غلبة الظن "[3].

قال العراقي: "باب الرِّواية مَبْنِيٌّ على غلبة الظَّن"[4]، و"قرائن الترجيح" كَتَرْكِيبٍ إضافي لم أجد لها تعريفًا حَسْبَ بحثي القاصِر وَلَكِنِّي حاولت في هذا الأمر بِعَوْنٍ من الله ومشيئته فقلت هي: "الضَّمائمُ الَّتِي يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكِ الأَمْرِ المَطْلُوبِ عِنْدَ وُجُودِ اِخْتِلَافٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا"[5]، ويُعَدُّ أساس الحكم على الرواية قرائن الترجيح هذه، وهي كثيرة لا حصر لها قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: ((وأوجه الترجيح واسِعَة ولا يمكن أن تُضْبَطَ بل كل حديث قائم بما يختصُّ به من قرائن والمتقدمون لا يَحْكُمُون بأحكام كُلِّيَّة بل كل حديث ولهم فيه نظر خاصٌّ)) [6].

---

١). يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٢٥٤). والحديث في: السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ن: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (٢/ ٢٢٩). والسنن أو "الجامع الصحيح" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ). وقال: "حديث عندي حسن...". ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١ و٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، (٥/ ٤٩٤). والسنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي(١/ ٦٠٥). والمسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ). ت: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، (٤/ ١٢١). والحديث كما تقدم صحح وصله الإمام البخاري وكذلك من المعاصرين الشيخ الألباني–رحمه الله– يُنظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت : ١٤٢٠هـ). رقم: (١٨٣٩). ن: المكتب الإسلامي - بيروت ط: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م. (٦/ ٢٣٥).

٢). ذَكَرْتُ قرائن الترجيح الأغلبية فحسب وطرحت الخاصّة خشية الإطالة.

٣). يُنظر: المقترب في بيان المضطرب للدكتور أحمد بازمول (ص: ٨٦)-بتصرف يسير-.

٤). طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ). وأكمله: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٢٦هـ). ن: الطبعة المصرية القديمة، لا.ط. (٢/ ١٠٥).

٥). استعنت في هذا التعريف برسالة "معجم مصطلح الأصول" لهيثم هلال، معجم مصطلح الأصول لهيثم هلال، ن: دار الجيل بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ. فقد عرَّف القرينة والترجيح فحاولت الجمع بين التعريفين وتركيب تعريف لقرائن الترجيح.

٦). النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٢)-بتصرف-.

*وكلام الحافظ ابن حجر شبيه بكلام الحافظ ابن رجب السابق في قوله أن لكل حديث نقده الخاص-والله أعلم-.

أ. قرينة العدد:

وَصُورَتُهَا أن يأتي حديثٌ مَرْوِيًّا عن جماعة ويخالفهم من دونهم في العدد، ويُدْرَكُ ذلك بجمع الطرق في الباب الواحد ليُعْلَمَ من خالف،"وهي تعتبر من أقوى القرائن التي تُساعدُ على التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة"[١]، واعتمدها يحي بن سعيد القطَّان حيث قال: "كُنَّا نَظُنُّ أنَّ الثَّوري وَهِمَ فيه لِكَثْرَة من خالفه"[٢].

قال الشافعيّ: "إنَّما يَغْلِطُ الرَّجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يَشْرَكُه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ، وَهُمْ عدد وهو منفرد"[٣].

* والشاهد من كلام الشافعي هذا "وَهُمْ عددٌ وهو مُنفرد": أي العدد الأكثر الذي جاء بالحديث دون الفرد الواحد.

وقال يحي بن معين في حديث: "الناس يحدِّثون به مرسلاً "[٤].

* والناس هنا إنما تدلُّ على جماعة.

---

١). يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزُّرَقِي، ن: دار المحدث للنشر والتوزيع، ط: الأولى. ١٤٢٥ هـ. (ص: ٥٥).

٢). علل الدارقطني -العلل الواردة في الأحاديث النبوية- لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). جـ:١-١١، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ن: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م جـ:١٢-١٥ علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ن: دار ابن الجوزي الدمام ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ. (٥/ ٢١١).

٣). اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم) لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ). ن: دار المعرفة– بيروت، لا.ط، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. (٨/ ٦٧٤).

٤). تاريخ ابن معين (رواية الدُّورِي) لأبي زكريا يحي بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). ت: د. أحمد محمد نور سيف ن: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ط: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩. (٤/ ٢٨).

واحتجّ أبو حاتم بهذه القرينة في حديث حيث قال فيه: "اتفق ثلاثةُ أنفسٍ على التَّوصيل"[١].

قال الدارقطني: " واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه ابن أبي كثير يدلُّ على ضَبْطِهِم للحديث "[٢].

*وهذا يدل على أن رواية الجماعة تكون أضبط من رواية الفرد-والله أعلم-.

قرينة الحفظ والضبط:

"وهذه القرينة تعدّ كذلك من أهمِّ قرائن الترجيح في الاختلاف، ويشمل الحفظ هنا حفظ صدر وحفظ كتاب"[٣].

وأمّا حفظ الصّدر: فقال ابن رجب" قاعدة: إذا روى الحُفَّاظُ الأثبات حديثاً بإسناد واحد وانفرد واحدٌ منهم بإسناد آخر، فإن كان المنْفرد ثقة حافظاً، فحكمه قريبٌ من حكمِ زيادة الثقة، في الأسانيد أو في المتون، وقد تقدم الكلام على ذلك، وقد تردَّدَ الحُفَّاظُ كثيراً في مثل هذا، هل يُرَدُّ قَوْلُ من تَفَرَّدَ بذلك الإسناد، لمخالفة الأكثرين له، أم يُقْبَلُ قوله، لِثِقَتِهِ وَحِفْظِه؟ وَيُقَوِّي قبول قوله إن كان المَرْوِيُّ عنه واسعَ الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طُرُقٍ عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة والأعمش[٤].

---

١). علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ن: مطابع الحميضي، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. (٦/ ٤٧٨).

٢). سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). ت: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ م. (٣/ ٤٧٢) علل الدارقطني= العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٢٦٩). ٥). الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي (ص: ٥٢).

٥). الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي (ص: ٥٢).٢) . ويُنظر: نصب الراية للزيلعي (١/ ٣٦٠). وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ). ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ن: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (١/ ٣١٢).

٣). يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزُّرَقي،(ص: ٥٧)-بتصرف-.

٤). شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٢/ ٨٣٨).

قال الإمام مسلم: " للزهري نحوَ من تسعين حديثا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيدَ جيادٍ"[١].

((فأمثال الزُّهري وغيره من الحُفَّاظِ تَفَرُّدُهُ يُحْتمل مما يدلُّ على صِحَّةِ أحاديثه لأنه واسع الرواية وهو حُجَّة على غيره))[٢].

ب.قرينة اتفاق البلدان:

من المعلوم أنّ أهل البلد هُم أعلمُ بحديث شيوخهم، لأن الرُّواة كانوا لا ينتقلون إلى بلد آخر حتى يحفظوا أحاديث شيوخهم في بلادهم، ومن ثَمّ يرحلون لبلادٍ أخرى، لذلك قد يُضَعَّفُ رجلٌ في غير بلده، وهذه قَرِينة قوية في ترجيح الاختلاف الواقع في الحديث، مثل أحاديث إسماعيل بن عياش فهي ضعيفة في غير الشّاميين[٣].

قال حَمَّادُ بن زيد: " كان الرَّجُلُ يَقْدُمُ علينا من البلاد ، ويذكرُ الرجلَ ونُحَدِّثُ عنه ونُحْسِنُ عليه الثناء ، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول (...) قال: أَهْلُ بلدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بالرَّجُلِ "[٤].

* وكلام حمّادٍ هذا إن دَلَّ على شيء إنما يدُلُّ على أنَّ الأئمة كانوا أعرف بالرواة حيث عايشوهم وخالطوهم وكانوا يسألونهم ويختبرونهم.

ومثاله ما جاء في تاريخ أبي زرعة: "... وقال: هو من أهل البلد، يريد أنّ أهل البلد أعلم بحديثهم..."[٥].

---

١). صحيح مسلم – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ- لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت، لا.ط. (٣/ ١٢٦٨).

٢). يُنظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٢/ ٦٥٥)-بتصرف-.

٣). يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٨٣)-بِتَصَرُّف- و شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٣).

٤). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٠٦).

٥). تاريخ أبي زرعة الدمشقي برواية: أبي الميمون بن راشد، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت: ٢٨١هـ). ت: شكر الله نعمة الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية – دمشق، لا.ط. (ص: ٤٣٨).

ت. قرينة الاختصاص:

((وهو اختصاصُ بعض تلاميذ الشيخ فيه من حيث طول الملازمة والكتابة وغيرها وهذه من أهمِّ القرائن التي بُنِي عليها عِلمُ العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين، وقد اهتمَّ علماء الحديث وعلله بمعرفة طبقات الحفَّاظ ومراتب أصحابهم))[1].

((من ذلك أنهم قسَّموا تلاميذ الزُّهْرِي إلى خمس طبقات، وأصحاب نافع تسع طبقات ومن صَحِبَ الأعْمَشَ سَبْعَ طبقات))[2].

((والتعرُّفَ على مثل هذه القرينة تُورِثُ معرفة بدقائق علم العلل، ذلك أنه بمجرّد العلم بمن روى عن شيخه وهو دون أصحابه في الحفظ وكان مخالفا أو منفردا بتلك الرِّواية فتكون مظنَّة لتعليلها))[3].

قال الحافظ ابن رجب: " إعلم أن معرفة صِحَّة الحديث وسُقْمِه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِم، ومعرفة هذا هَيِّنٌ، لأن الثقات والضعفاء قد دُوِّنُوا في كثير من التصانيف، وقد اشْتُهِرَت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيحِ بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه (وكثرة ممارسته) الوقوف على دقائق علل الحديث"[4].

*الوجه الأول لا يعجز عنه صغار طلبة العلم، فَحُكْمُهُم على الحديث بهذه الصورة إنما هو حكم على ظاهر إسناده وفقط، وأما الوجه الثاني الذي عناه ابن رجب هو الأهمّ في هذه المسألة أنها مَبْنِيَّةٌ على ترجيح الثقات فيما إذا اختلفوا وهذا لا يستطيعه إلا أساطين هذا الفنِّ، وليس بالوُسْعِ إلا تقليدهم.

---

١). يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزُّرَقي (ص: ٧٠)-بتصرف-.

٢). يُنظر: شرح علل الترمذي (٢/٦١٣-٦٢٠)-بتصرف-.

٣). يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٢/ ٦٩٢)-بتصرف-.

٤). شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي (٢/ ٦٦٣).

وقال أبو حاتم: "المسعودي[1] أفهم بحديث عَوْن[2]، وهو أشبه"[3].

*هذه خُلَاصَة بعض قرائن التَّرجيح التي اعتمدها أهل المعرفة بالحديث، فواجبٌ على كلّ دارسٍ للأسانيد الأخذُ بها، لأنها من جانب تغليبِ الظَّنِّ، -ولاالعدول إلى التجوُّزات العقلية- التي قد تجعل من الثقة حديثه لا يدخُلُه الوهم أو الخطإ أو النسيان، فبهذا ينسف علم العلل.

وفي هذا يقول ابن القيم -رحمه الله-: " وهذه التجويزات لا يَلْتَفِتُ إليها أئمة الحديث وأطبَّاء علله ويعلمون أن الحديث معلول (...) ولهم ذوق لا يَحُولُ بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات"[4].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: " وبهذا التقرير يتبين عِظَمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين وشِدَّة فَحْصِهِم وقوة بحثهم وصِحَّة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه"[5].

*ويتبين بعد عرض أقوال العلماء أن المخالفة أن لها أثرا في تعليل الأحاديث، بحيث يرجح بالقرائن الحديث الذي زيد فيه أو أُنقص، قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تُنَبِّه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول أو وقفٍ في المرفوع أو دخولِ حديثٍ في حديث، أو وهمِ واهمٍ بغير ذلك بحيث يغلب على ظَنِّه ذلك، فَيُحْكَمُ به، أو يَتَرَدَّدُ فَيُتَوَقَّفُ فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بِصِحَّة ما وجد ذلك فيه"[6].

---

١). هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين، روى له البخاري تعليقا وأصحاب السنن الأربعة. ينظر: تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢). ت: محمد عوامة ن: دار الرشيد سوريا١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. (ص: ٣٤٤).

٢). هو: عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي ثقة عابد من الرابعة مات قبل سنة عشرين ومائة روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة. المصدر نفسه (ص: ٤٣٤).

٣). علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٣٤٧).

٤). حاشية ابن القيم على سنن أبي داود لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ن : دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية ، ١٤١٥هـ. (١/ ١٦٩).

٥). النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٢٦).

٦). مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٠).

*فَقَرَّرَ ابن الصلاح أن تعليل الحديث إما أن يكون بِتَفَرُّد الراوي بأصل الحديث، أو مخالفة غيره بالإضافة إلى وجود قرائن ودلائل تُقَوِّي صحة الحديث أو تُضَعِّفْه، من الناحيتن الإسنادية أو المتنية، هذا الذي بُنِيَ عليه علم العلل وهو الذي سأوضِّحه في المبحث التالي- والله أعلم، وهو وليّ التوفيق، ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

المبحث الثاني: دراسة نظرية عن العلة

كما هو معلوم أنَّ العلة لا يمكن إدراكها إلا بالتفرد أو المخالفة، والعلة عند المحدثين يُرَادُ بها معنىً والذي له علاقة بالمعنى اللغوي، وما من شيء إلا وله أسبابه وكذلك العلة هنا وينتج عن ذلك أقسام وأجناس؛ إذن فما هي العِلَّة لغة ؟ وكيف عَرَّفها أهل الاصطلاح ؟ وما هي أسبابها ؟ وما أقسامها وأجناسُها؟

المطلب الأول: تعريف العلة وأقسامها

سأتطرق إلى تعريف العلة لغة واصطلاحا من خلال الفرع الآتي.

الفرع الأول: تعريف العِلَّة

أولا: العلة لغة

قال ابن فارس: "العلة في اللغة تطلق على معانٍ: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير؛ والآخر: عائق يَعُوقُ؛ والثالث: ضَعْفٌ في الشيء[1].

*وأصحُّها هذا الأخير وهو القريب من استعمالات المحدثين[2]، وكأنَّ الحديث وقع فيه ضعف فأصبح مُعَلًّا بذلك الضَّعف.

ثانيا: العِلَّة اصطلاحا

قال ابن الصلاح: "العِلَّة: عبارةٌ عن أسبابٍ خَفِيَّة غامِضة قادِحة فيه"[3].

وقال الحاكم النيسابوري: " معرفة علل الحديث، وهو عِلْمٌ بِرَأْسِه غير الصحيح، والسقيم والجرح والتعديل"[4].

*ويظهر من كلام الحاكم هنا أن علم العلل علمٌ قائمٌ بذاته مستقلٌ عن الجرح والتعديل لأنَّ

---

١). يُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٢).

٢). يُنظر: العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو، ن: مكتبة الضياءطنطا – مصر، ط: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. (ص:١٢)-بتصرف-.

٣). معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٩٠).

٤).معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ). ت: السيد معظم حسين ن: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م. (ص: ١١٢).

رواية المجروح ساقطة، وعلم العلل يتطرق إلى أحاديث الثقات الذين حديثهم محلُّ الصِّدق[١]

كما يقول ابن الصلاح: " ويَتَطَرَّق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامعِ شروطَ الصحة من حيث الظاهر"[٢].

*ويتبين أن هناك علاقة تكاملية بين العلل والجرح والتعديل؛ ذلك أنَّ رواية الراوي هي الأصل والراوي هو الفرع، بمعنى أن الحكم على الراوي من خلال سبر مروياته والاطلاع على أصول كتبه وفروعها، لا كما ادعى بعضهم أن علم العلل يبدأ حيث ينتهي علم الجرح والتعديل، أو أن الأخير أوسع من علم العلل[٣].

والحديث المُعلَّل هو:

"الحديث الذي اطُّلع فيه على عِلَّة تقدح في صِحَّتِه، مع أن ظاهره السلامة منها"[٤].

وعرَّفه الحافظ العراقي بأنه: "خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادِح"[٥].

*ومما يَدُلُّ على غُمُوض هذا الفنِّ أن الناقد لا يستطيع أن يعبِّر عن دليل العلة حيث قال عبد الرحمن بن مهدي في هذا: " في معرفة علة الحديث إلهام، لو قلتَ للعالم بعلل الحديث: مِنْ أين قلت هذا؟ لم يكن له حُجَّة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك"[٦].

وها هو علي بن المديني وهو رأسُ هذا الفنّ كيف يقرِّر أنه يَعْجِزُ عن إدراك عِلَّةِ حديثٍ بعد مُدَّة طويلة حيث قال: "رُبَّما أدركت عِلَّةَ حديث بعد أربعين سنة"[٧].

وضُرِبَ مَثَلٌ للذي يُعَلِّلُ الحديث كَمَثَلِ الصَّيْرَفِيِّ الذي يُمَيِّز بيْن الدِّرْهَم الزَّائف والأصلي؛ قال عبد الرحمن بن مهدي –في مَعْرِضِ رَدِّهِ على رَجُلٍ من أهل البصرة–: " أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلاً أتى بِدِينَارٍ

---

١). نفس المصدر السابق (ص: ١١٢).

٢). معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٩٠).

٣). ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين لمصطفى باحو (ص: ١٠٤)–بتصرف–.

٤). المصدر نفسه (ص: ٩٠).

٥). يُنظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٢٧٦)–بتصرُّف–.

٦). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٢٩٦).

٧). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٧).

إلى صَيْرَفِيٍّ فقال: اِنْتَقِدْ لي هذا فقال هو بهرج[1] يقول له: من أين قلت لي إنه بَهْرَج؟ -يقول ابن مهدي- اِلْزَمْ عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم"[2].

*وبهذا يُعْلَمُ من أن العلَّة والحديث المعلول يَجْمَعَان شرطان:

١- الغُموض والخَفاء.

٢- القَدْح في الحديث[3].

الفرع الثاني: أقسام العلة

تقع العِلَّة إجمالاً في الإسناد والمتن وقد تكون قادحة أو غير قادحة ومن ذلك تنقسم إلى أقسام عِدة سأذكرها في هذا المطلب، وهذا كما جاء في نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح.

١. ((**فمثال ما وقعت العِلَّة في الإسناد ولم تقدح مطلقا:** ما يوجد مثلا من حديث مُدَلِّسٍ بِالْعَنْعَنَة، فإنَّ ذلك علَّة توجب التَّوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق أخرى قد صَرَّحَ بالسماع تَبَيَّنَ أن العلة غير قادحة، وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف فيه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تَحُفُّ الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة))[4].

*كما كان من أمر سفيان بن عيينة -رحمه الله- وفي هذا يقول الدارقطني: "فَأَمَّا ابن عُيَيْنَة فَإِنَّهُ يُدَلِّس عَن الثِّقَات [5].

٢. ((**ومثال ما وقعت العِلَّة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن:** كإبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة وهو بقسم المقلوب أَلْيَق فإنْ أُبْدِل رَاوٍ ضعيف بِرَاوٍ ثقة وَتَبَيَّنَ الوهم فيه استلزم القدح في المتن-

---

١). والدِّرْهَمُ البَهْرَجُ: الذي فِضَّتُه رديئة. وكل رديء من الدراهم وغيرها، لسان العرب لابن منظور (٢/ ٢١٧).

٢). يُنظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦)-بتصرُّف-.

٣). يُنظر: العلة وأجناسُها لمصطفى باحو (ص: ٢٠)-بتصرف يسير-.

٤). يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٧)-بتصُّرف-.

٥). يُنظر: سؤالات الحاكم للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ن: مكتبة المعارف - الرياض ط: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. (ص: ١٧٥). وجامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ). ت: حمدي عبد المجيد السلفي ن: عالم الكتب - بيروت ط: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. (ص: ١٠٠).

أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة، ومن أغْمَض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نَعْتِه...))[1].

*صحيح هو بقسم المقلوب أَلْيَق ولكن المقلوب كذلك ضمن العلل، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: " لا يخص هذا بهذا المثال، بل كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا أو شاذا؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ والله أعلم"[2].

*فيظهر من كلام ابن حجر أنَّ هذا القسم من العلة ضمن المقلوب ولكن لا مُشاحة في ذلك لأن مرجع ذلك كله إلى العلل كما في قوله الأخير-والله أعلم-.

٣. ((**ومثال ما وقعت العِلَّة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما**: ما وقع من اختلافِ ألفاظٍ كثيرةٍ من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رَدُّ الجميع إلى معنى واحد، فإنَّ القدح يَنْتَفِي عنها))[3].

*وهذه المسألة التي تُعرف "بالرواية بالمعنى"، قال الترمذي: "-رحمه الله -: فأمَّا من أقام الإسناد وَحَفِظَهُ وغَيَّرَ اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير به المعنى" [4].

*ويظهر من كلام الترمذي أن الرواية بالمعنى أمرها واسع بشرط ألاَّ يتغيَّر المعنى، وهذا ما يُحْسَبُ على أن ما في الصحيحين كذلك-والله أعلم-.

٤. ((**ومثال ما وقعت العِلَّة في المتن واستلزمت القدح في الإسناد**: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظَنُّه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإنَّ ذلك يستلزم القدح في الراوي فَيُعَلَّلُ الإسناد))[5].

*كأن يختصر الراوي الحديث فَيَخْتَلُّ معناه.

---

١). يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٨)-بِتصرُّف-.

٢). المصدر نفسه (٢/ ٨٧٤).

٣). المصدر نفسه (٢/ ٧٤٨).

٤). العلل الصغير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ). (ص: ٧٤٦). ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت (مطبوع بآخر المجلد الخامس). وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٢٥).

٥). النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٨).

٥. ((ومثال ما وقعت العِلَّة في المتن دون الإسناد: ما ذكره المصنف-ابن الصلاح- من (أحد الألفاظ) الواردة في حديث أنس ﷺ وهي قوله: «**لاَ يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَة وَلَا فِي آخِرِهَا**» فإنَّ أصل الحديث في الصحيحين، فَلَفْظُ البخاري "**كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**"))[١].

*ويظهر مما سبق أن العلة تقع في الإسناد والمتن فَتَارَةً تقدح فيهما معا وتارة تقدح في واحد منهما-والله أعلم-.

المطلب الثاني: أسباب العلة وأجناسُها

الفرع الأول: أسباب العِلَّة

كما هو معلومٌ أن موضوع علم العلل "أوهامُ الثقات"، بذلك تصبحُ العلة خَفِيَّة قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ما معناه: ((والحُفَّاظُ يُضعِّفون حديث الثقة لأمر اتضح لهم أنه غَلِطَ فيه بأشياء يستدلُّون بها وَيُسَمُّون هذا " علم علل الحديث "))[٢].

وهذه الأَوْهَامُ التي تقع من الثقات لها أسبابٌ حيث يمكن من خلال عمل الأئمة النقَّاد تحصيل جملةٍ منها مستعينا بالله، والتي سأذكر بعضا منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

١. الخَطَأُ وَالزَّلَلُ:

يقع الخطأ من البشر كلهم ولا يَسْلَم من ذلك الثقات، وقد وَقَعَ الخطأ من أكثر من واحد من كبار الحفّاظ، قال الحافظ ابن عبد البر في أثناء كلامه عن حديث ذي اليدين في السَّهْوُ:" وفي هذا الحديث بيانٌ أن أحدا لا يَسْلَم من الوَهْمِ والنِّسْيَان لأنه إذا اعترى ذلك الأنبياء فَغَيْرُهُم بذلك أحرى"[٣].

وقال يحيى بن معين: " من لَا يخطىء فِي الحَدِيث فَهُوَ كَذَّاب "[٤].

---

١). نفس المصدر السابق.

٢). يُنظر: مجموع الفتاوى لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ). -بتصرُّف- ت : أنور الباز - عامر الجزار، ن : دار الوفاء، ط : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م. (١٣/ ٣٥٢).

٣). الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض ن: دار الكتب العلمية - بيروت ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. (١/ ٥٢١).

٤). تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٣).

وقال أيضا: " لَسْتُ أَعْجَبُ مْمَّنْ يُحَدِّثُ فَيُخْطِئُ، إنما العَجَبُ ممن يُحَدِّث فَيُصِيبُ"(١).

وبخاصّة إذا كان الراوي من المُكثرين وفي هذا يقول ابن أبي حاتم سائلا أبا زرعة: " قال: يحيى أكثر حديثا ومن كان أكثر حديثا منهما فهو أكثر خطأً "(٢).

*ومن هذا كُلّه يتبين أن الخطأ لا يَنْفَكُّ عن الراوي ولو كان من أكابر الثقات ويعتبر الخطأُ من أكبر أسباب وقوع العلل في الحديث-والله تعالى أعلم-؛ وجميعها ترجع لهذا السبب والتي سأذكر بعضا منها في النقاط المُوالية.

٢. التَّوَقيِّ والاحْتِيَاطُ فِي الرِّوَايَة:

((كان بعض أئمَّة الحديث مُحْتَاطًا في روايته فإذا شكَّ في روايته قَصَرَ الإسناد وأكثرهم من أهل البصرة؛ مثل محمد بن سيرين، وأيوب السِّخْتِيَانِي، وعبد الله بن عَوْن، وحَمَّادُ بن زَيْد))(٣).

قال الدارقطني: "وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين – من تَوَقِّيه وَتَوَرُّعِه – تارة يُصَرِّحُ بالرفع وتارة يُومِئُ، وتارة يَتَوَقَّفُ؛ على حسب نشاطه في الحال"(٤).

وقال المرُّوذي سائلا الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال له: " أيوب وابن عون أحبُّ إلي وحسَّن أمر هشام وقال: قد روى أحاديث رفعها أَوْقَفُوهَا وقد كان مَذْهَبُهُم أن يَقْصُرُوا بالحديث ويُوقِفُوهُ"(٥).

*ولعل السبب الذي كان يحمل هؤلاء الأئمة-والله أعلم- أنهم كانوا أصحاب دِيانة ووَرَعٍ وتقوى فانسَحب ذلك على روايتهم للحديث لأنه من الصعب إثبات الحديث للنبيﷺ -والله أعلم-

٣. الخَطَأُ فِي اخْتِصَارِ الحَدِيثِ وَالرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى:

اختصار الحديث وروايته بالمعنى سبب من أسباب وقوع العِلَّة في رواية الحديث، إذا غيَّر معناه

١). المصدر نفسه (٣/ ٥٤٩).

٢). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٤٢). والعلة وأجناسُها لمصطفى باحو (١٣٧-١٣٨).

٣). يُنظر: مقدمة التحقيق لعلل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٧٥-٧٦).

٤). علل الدارقطني= العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٢٥).

٥). العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله لأحمد بن حنبل(ت: ٢٤١هـ) برواية: المرُّوذي وغيره، ت: الدكتور وَصِيّ الله بن محمد عباس، ن: الدار السلفية، بومباي – الهند ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. (ص: ٧١).

فيُظنُّ أنه حديثٌ آخر، مثل ما وقع لِشُعْبَة بن الحجَّاج حِينَ روى عن سُهَيْل بن أبي صالح[١] عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**» "[٢]. فَبَيَّنَ أبو حاتم الرازي وَهْمَ شُعْبَة في هذا الحديث[٣].

وقال عبَّاس الدُّورِي: سُئِلَ أبو عاصم النبيل هو-الضَّحَّاك بن مَخْلَد-: " يُكْرَهُ الِاخْتِصارُ في الحديث؟ قال: نَعَمْ، لأنهم يُخْطِئُونَ المعْنى"[٤].

((وممّن اشتهرَ بِكَثْرَة الاختصار الإمام البخاري لكنه كان إِمَامًا يعلم بما يُحِيلُ المعاني فكان يقطِّعُ وَيَخْتَصِرُ الأحاديث حَسْبَ الأبواب التي جعلها مَحَلاً للاحتجاج بها))[٥].

٤. سُلُوكُ الجادَّةِ:

قال ابن رجب: ((إنْ كان الذي انفرد عن الثقات، وهو سيِّءُ الحفظ قد سلك الطريق المعروف ويخالفه الحُفَّاظ، فلا شكَّ أنه قد وَهِمَ وأَخطأ لأن الطريق المعروف تَسْبِقُ إليه الألسنة والأوهام كثيرا فَيَسْلُكُه ضعيف الحفظ))[٦].

قَال أَحْمَد بْن حنبل: "قَالَ أهل المدينة إِذَا كَانَ حديث غلط يقولون ابن المنكدر عَن جابر وأهل البصرة يقولون ثابت، عَن أَنَس يُحِيلُونَ عليهما"[٧].

" وَبِكُلِّ حالٍ فإنَّ وُقُوعُ الخطأ في الأسانيد المشهورة كان بسبب سلوك الجادة، لتعلُّقه بِذِهْنِ

---

١). هو: سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تَغَيَّر حفظه بأخرة روى له البخاري مقرونا وتعليقا من السادسة مات في خلافة المنصور، روى له الجماعة، يُنظر:تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٢٥٩).

٢). يُنظر: مقدمة تحقيق عِلل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٣٩-١٤٠). والحديث أخرجه الترمذي (١/ ١٠٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح. لكن أَعَلَّه أبو حاتم فقال: "هذا وَهْمٌ؛ اختصر شعبة متن هذا الحديث...". علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٦٤). وهو كذلك كما سيأتي بيانه في الجزء التطبيقي.

٣). مقدمة تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٦٤).

٤). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٩١).

٥).يُنظر: العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو (ص: ٢٣١)، -بِتصرُّف-.

٦). يُنظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٨٤١)، -بِتصرُّف-.

٧). الكامل في ضعفاء الرجال أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ). ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة ن: الكتب العلمية - بيروت-لبنان ط: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م. (٢/ ٣٠٦).

الرواة، خصوصاً ممن خفَّ ضبطه عن المكثرين، فكيف بالضُّعفاء إذا رووا عنهم"[١].

والأسباب في وقوع العلة في الأحاديث كثيرة، وسأذكر الباقي اختصارا:

"النِّسْيان، أخذ الحديث أثناء المذاكرة، كَسَلُ الراوي، التَّصْحِيف، انتقال البصر، التفرُّد التدليس، التلقين، الإدخال على الشيوخ، جمع حديث الشيوخ بسياق واحد، من حَدَّثَ عن ضعيف فاشْتَبَه عليه بثقة"[٢].

*وأخيرا يمكن أنْ يقال أنَّ للعلل أسبابا يرجع أكثرُها إلى الوهم والخطإ -والله أعلم-.

الفرع الثاني: أجناس العلل

وقد قسَّم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة:

الأول: " أن يكون الحديث إسناده صحيح في الظاهر ولكن فيه من لا يعرف بالسَّماع مِمَّنْ روى عنه"[٣]، كَحَدِيثِ "كَفَّارَة المَجْلِس"[٤].

قال الحاكم: "هذا حديث من تأمَّله لم يَشُكَّ أنه من شرط الصحيح، وله عِلّةٌ فَاحِشَة، ثم ذكر بإسناده قِصّة الإمام مسلم مع شيخه البخاري حيث أَعَلَّهُ البخاري بِعَدَمِ سماع موسى بن عقبة من سُهَيْل بن أبي صالح[٥]".

*وهذا يُسمى الانقطاع ويُعرف بِطَبَقَاتِ الرواة وبالتاريخ وفي هذا يقول سفيان الثوري -رحمه الله-: "لما استعمل الرواة الكَذِبَ، استعملنا لهم التأريخ"[٦]-والله أعلم- .

---

١). يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح العادل الزُّرقي (ص: ٨٠)-بتصرف-.

٢). يُنظر: مقدمة تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦٠). وهناك أسباب ذكرها صاحب كتاب "العلة وأجناسها" -مصطفى باحو- واستطرد في ذلك.

٣). يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٣). وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤).

٤). سنن الترمذي أو "الجامع الصحيح" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ). ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١ و٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، (٥/ ٤٩٤). والمسند لأحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). ولفظ الحديث هو: « **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ** » "والحديث صحيح من غير حديث أبي هريرة ﷺ كما في آخر "فتح الباري". أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ٤٣٢).

٥). معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٣-١١٤).

٦). الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٨٤). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١١٩).

الثاني: " أن يُختلف في إرسال الحديث ووصله مع أن هذا الوصل ظاهره الصحة كحديث قَبِيصَة بن عُقْبَة مَرْفُوعًا: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ**... » الحديث "[1].

قال الحاكم: "وهذا من نوع آخر عِلَّته، فَلَوْ صَحَّ بِإِسْنَادِهِ لَأُخْرِجَ فِي الصَّحِيح وهو حديث مُرسلٌ رواه أبي قِلابة"[2].

*وهذه صورة اختلاف الوصل والإرسال، فإذا روي الحديث موصولا من وجه ومرسلا من وجه وعلم خطأُ الواصل فإن الحديث يُعتبر مرسلا في هذه الحالة -والله أعلم-.

الثالث: " أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويُروى عن صحابي آخر لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين فإن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زَلِقُوا مثل حديث «**إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**» رُوِيَ عن أبي موسى الأشعري ﷺ وإنما هو محفوظ من حديث الأغَرِّ المزني ﷺ "[3].

*وقد رجَّح الدارقطني أنه محفوظ من رواية الأغَرِّ المزني ﷺ[4].

الرابع: " أن يكون أصله محفوظاً عن صحابي، فَيُرْوَى عن تابعي بحيث يقع الوَهْمُ بالتصريح بما يقتضي صِحَّتَه -أي صِحَّة وَصْلِه للتابعي- بل ولا يكون معروفا من جهته -التابعي- كحديث «... **يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ**» [5].

---

١). يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤). والحديث في: سنن الترمذي (٥/ ٦٦٤) و سنن ابن ماجه (١/ ٥٥) ومسند أحمد (٢٠/ ٢٥٢). وقد رجَّح إرساله البيهقي (٦/ ٣٤٦). ينظر: السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. وكذلك من المعاصرين الشيخ مقبل الوادعي. ينظر: أحاديث معلة ظاهرها الصحة لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ن: دار الآثار للنشر والتوزيع. لا.م، ط: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. (ص: ٥٧).

٢). يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٤).

٣). يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٥-١١٦). يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤-٣٠٥). والحديث في: سنن الترمذي (٥/ ٣٨٣). و سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٥٤). مسند أحمد (١٥/ ٥٠١). وصحَّح الحديث الشيخ الألباني. ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٣/ ٤٣٥-٤٣٦).

٤). ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٢١٦).

٥). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٥). والحديث متفق عليه: صحيح البخاري (١/ ١٥٣) وصحيح مسلم (١/ ٣٣٨).

قال الحاكم: "وهو معلول من ثلاثة أوجه:

الأول: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

الثاني: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

الثالث: قوله: سمع النبي ﷺ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ، ولم يره"[١].

الخامس: " أن يكون في إسناد الحديث سَقْطٌ وقد رُوِيَ بالعنعنة ودلَّ عليه طريق أخرى محفوظة، كحديث: «**فَرُمِيَ بِنَجْمٍ، فَاسْتَنَارَ**... » الحديث"[٢].

قال الحاكم: "عِلَّةُ هذا الحديث أنَّ يونس-وهو ابن يزيد[٣]- على حفظه وجلالة مَحَلِّهِ قَصَرَ به-، أسقط ابن عباس بين علي بن الحسين ورجال من الأنصار وذكره ابن عيينة وشعيب والأوْزاعي وغيرهم"[٤].

السادس: " أن يُختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد كحديث: (...) عمر رضي الله عنه قال: قلت: «**يَا رَسُولَ اللهِ مَا لَكَ أَفْصَحُنَا** ...»[٥] الحديث فَعِلَّتُهُ: أنَّ الحسين بن واقد[٦] قال: بلغني أن عمر رضي الله عنه فذكره"[٧].

---

١). يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٥)-بتصرف-.

٢). يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٥). والحديث في: صحيح مسلم (٤/ ١٧٥٠).

٣). هو: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (...) أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وَهْمًا قليلا وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة (ت: ١٥٩ هـ على الصحيح ، و قيل ١٦٠ هـ بـ مصر) روى له الجماعة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٦١٤).

٤). معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٦).

٥). جزء ابن غطريف لأبي أحمد محمد بن أحمد الغِطْريفي الجرجاني (ت: ٣٧٧هـ). ت: د. عامر حسن صبري ن: دار البشائر الإسلامية - بيروت ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. (ص: ٩٤). والحديث ذكره ابن حجر في لسان الميزان وفيه "أحمد بن يحيى بن الحجاج الأصبهاني أبو بكر الشيباني (...) له ما ينكر تكلم فيه بن مردويه انتهى... وذكر الحديث هذا". فالحديث= =ضعيف. (١/ ٣٢١). يُنظر: لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). (١/ ٣٢١). ت: دائرة المعارف النظامية - الهند ن: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٦). هو: الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي ثقة له أوهام من السابعة (ت: ١٥٩ هـ و يقال ١٥٧ هـ) روى له: البخاري تعليقا ومسلم وأصحاب السنن الأربعة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٦٩).

٧). يُنظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٠٦).

السابع: "الاختلاف على رَجُلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث: « **الْمُؤْمِنُ غِرٌّ**[1] **كَرِيمٌ وَالْفَاجِرُ خِبٌّ**[2] **لَئِيمٌ**»[3].

"فَرَوَاه أبو شهاب[4] عن الثوري عن حجَّاج بن فَرَافِصَة[5] عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، ورواه محمد بن كثير[6] فقال: رجل بدل يحيى بن أبي كثير"[7].

الثامن: " أن يكون الراوي لم يسمع بعض الأحاديث من شَيْخِه فَيَرْوِيهَا عنه بلا واسطة كحديث: « **أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَغَشِيَتْكُمُ الرَّحْمَةُ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ** »[8].

قال الحاكم: "قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ

---

١). الغِرُّ: أي ليس بِذِي نكر، فهوَ يُنْخَدَعُ لانقياده وَلِينِه، وهو ضد الخِبّ. النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ). ت: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي. لا.ط. ن: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. (٣/ ٣٥٤).

٢). الخِبُّ بالفتح: الخداع، وهو الجربز الذي يسعى بين الناس بالفساد. المصدر نفسه (٢/ ٤).

٣). يُنظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٠٦). والحديث في: السنن لأبي داود (٤/ ٢٥١). وسنن الترمذي (٤/ ٣٤٤) ومسند أحمد (١٥/ ٥٩). والحديث رجَّح إرساله الدارقطني. ينظر: علل الدارقطني (٨/ ٤٧).

٤). هو: عبد ربه بن نافع الكناني الحَنَّاط بمهملة ونون نزيل المدائن أبو شهاب الأصغر صدوق يهم من الثامنة (ت: أو ١٧٢ هـ بـ الموصل أو ببلد وهى بقرب الموصل) أخرج له الستة عدا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٣٥)، قال الشيخ أحمد شاكر–رحمه الله–: " تنبيه: قول السيوطي في التدريب في هذه العلة السابعة (كحديث الزهري عن سفيان الثوري) خطأ غريب من مثله، فإن الزهري أقدم جدّاً من الثوري، ولم يذكر أحد أنه روى عنه، والصواب: (كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري) (...) فاشتبه الاسم على السيوطي وَظَنَّه (ابن شهاب) فنقله بالمعنى وجعله الزهري وهذا من مُدهشات غلط العلماء الكبار، –رحمهم الله ورضي عنهم–" شرح ألفية السيوطي في علم الحديث لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر ن: المكتبة العلمية، لا.م،لا.ط. (ص: ٣٣).

٥). هو: حَجَّاج بن فَرَافِصَة بضم الفاء الأولى وكسر الثانية بعدها صاد مهملة الباهلي البصري صدوق عابد يهم من السادسة روى له أبوداود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٥٣).

٦). هو: محمد بن كثير العبدي البصري ثقة لم يصب من ضعفه من كبار العاشرة (ت: ٢٢٣ هـ). وله تسعون سنة روى له الجماعة. المصدر نفسه (ص: ٥٠٤).

٧). مقدمة تحقيق علل الدارقطني (١/ ٤٥).

٨). الحديث في: سنن أبي داود (٣/ ٣٦٧) وسنن ابن ماجه (١/ ٥٥٦) ومسند أحمد (١٩/ ٢١٥). والحديث أعله بالانقطاع الشيخ مقبل الوادعي –ومن قبله كذلك– " لأن يحيى بن أبي كثير لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنس بن مالك فإنه رآه ولم يسمع منه". يُنظر: أحاديث معلة ظاهرها الصحة للوادعي (ص:٤٢–٤٣).

إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله عِلة"[1].

التاسع: "أن يَسْلُكَ راويه الجادّة وَهْمًا منه، كحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ**...»[2] الحديث".

قال الحاكم: "لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أَخَذَ طريق المَجَرَّةَ فيه، ثم رواه بإسناده إلى علي رضي الله عنه"[3].

العاشر: " أن يأتي حديث من جهة مرفوعا ومن جهة أخرى موقوفا، كحديث: «**مَنْ ضَحِك في صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ** » [4].

"فقد رواه أبو فَرْوَة الرَّهاوي[5] عن أبيه عن جده عن الأعمش عن أبي سفيان[6] عن جابر رضي الله عنه مرفوعا مرفوعا

---

١). معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٧).

٢). أخرجه أبو داود ثم قال عقبه: "وهذا الحديث، يقولون هو عن علي بن علي، عن الحسن مرسلا الوهم من جعفر"(١/ ٢٠٦). وقال أيضا: " وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا طلق بن غنام وقد روى قِصَّة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئا من هذا» (١/ ٢٠٦). وأخرجه الترمذي وقال: "قال أحمد: لا يصح هذا الحديث" (٢/ ١١). وسنن النسائي أو المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ) (٢/ ١٣٢). ت: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. وسنن ابن ماجه (١/ ٢٦٤)

٣). معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٠٦-٣٠٧). هذا الجنس من العلل هو سلوك الجادّة وقد مَرَّ الحديث عنها في أسباب العلة.

٤). تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٠٦-٣٠٧). والحديث في: سنن الدارقطني (١/ ٣١٥) و مسند أبي يعلى الموصلي لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد ن: دار المأمون للتراث - دمشق ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م (٤/ ٢٠٤). وقال الإمام أحمد في الحديث: "مُرسل". فهو ضعيف. ينظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (ت: ٢٦٦هـ) لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). (٣/ ٢٠٧)، ن: الدار العلمية – الهند لا.ط.

٥). هو: يزيد بن سنان بن يزيد التميمي أبو فَرْوَة الرهاوي ضعيف من كبار السابعة (ت: ١٥٥ هـ) وله ست وسبعون روى له: الترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٦٠٢).

٦). هو: طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكاف نزل مكة صدوق من الرابعة روى له الجماعة. المصدر نفسه (ص: ٢٨٣).

ورواه وكيع مقطوعا"[1].

* وهذا ما يُسمى بتعارض الوقف والرفع.

قال الحاكم: "فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناسٌ لم نذكرها وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحِّر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم"[2].

*وفي الأخير يمكن أن يُقال أنَّ تعليل الحديث بالمخالفة ينتج عنه إمَّا:

١- شذوذ ذلك الحديث؛ بمخالفة الأحفظ أو الأكثر عددا.

٢- أو نكارته فيما إذا روى راوٍ حديثا كان ضعفه شديدا.

*هذا مُلَخَّصُ ما قاله الحافظ ابن حجر-رحمه الله- [3]، فإذن الحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة يَتِمُّ من خلال الاطلاع على الحديث الذي اختلف في اسناده ومتنه، هذا الذي سأتطرَّقُ إليه في الفصل الثاني.

١). علل الدارقطني= العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٦).

٢). معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٨).

٣). يُنظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٨٤- ٣٨٥)-بتصرف-.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الاختلاف في الاتصال والانقطاع

المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال

المطلب الثاني: تعارض الوقف والرفع

المبحث الثاني: الاختلاف في المتن

المطلب الأول: الزيادة في المتن

المطلب الثاني: اختصار الحديث

المبحث الأول: الاختلاف في الاتصال والانقطاع.

الاختلاف في الإسناد يقع بين الوصل والإرسال أو الرفع والوقف، وقد اخترت حديثين لكل من الصورتين يترجح في كل حديث إما الزائد على الناقص وبالعكس.

المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال.

الحديث الأول: ترجيح الوصل على الإرسال.

روى الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، أخبرنا نوح بن قيس حدثنا ابن عون[1]، عن محمد- بن سيرين-، عن أبي هريرة ﷺ، أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس: «**أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ[2] وَالحَنْتَمِ[3] وَالنَّقِيرِ[4] وَالمُقَيَّرِ[5] وَالحَنْتَمِ وَالمَزَادَةِ المَجْبُوبَةِ وَلَكِنْ اُشْرُبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ[6]**»[7].

جاء في علل الدارقطني: "وسئل عن حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة، أنه قال لوفد عبد القيس: أنهاكم عن النَّقِيرِ والحَنْتَمِ والدُّبَّاءِ ... الحديث. فقال: اختُلف فيه على ابن سيرين فرواه ابن عون واختلف عنه؛ فرواه نوح بن قيس[8].

---

١). هو: عبد الله بن عون بن أرطَبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن من السادسة (ت: ١٥٠هـ) روى له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).

٢). الدُّبَّاء: القَرَع، واحدها دُبَاءَة، كانوا ينتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ٩٦).

٣). الحنتم: جِرار مدهونة خُضْر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة، نفس المصدر السابق (١/ ٤٤٨).

٤). النَّقِير: أصل النخلة يُنقَر وسطه ثم يُنْبَذُ فيه التمر، ويلقى عليه الماء ليصير نبيذا مسكرا، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥/ ١٠٤).

٥). المُقَيَّر: وَهُوَ بِمَعْنى المُزَفَّت فِي الحَدِيث الآخر والمقير المطلي بالقار وَهُوَ الزفت، مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، (ت: ٥٤٤هـ). ن: المكتبة العتيقة ودار التراث. (٢/ ١٩٧)

٦). من المصدر وِكاء هُوَ خيط الْقِرْبَة الَّذِي تشد بِهِ وَاسْتعْمل فِي كل مَا يرْبط بِهِ من صرة وَغَيرهَا المصدر نفسه (٢/ ٢٨٦).

٧). صحيح مسلم (٣/ ١٥٧٨) رقم: ١٩٩٣.

٨). هو: نوح بن قيس بن رياح الأزْدي أبو رَوْح البصري أخو خالد صدوق رُمي بالتشيع من الثامنة (ت: ١٨٣ أو ١٨٤ هـ) روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة. المصدر نفسه (ص: ٥٦٧).

وعبد الحميد بن سليمان[١] وبكار السيريني[٢]، عن ابن عون عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ. وأرسله مُعاذ بن مُعاذ عن ابن عون عن ابن سيرين لم يذكر لنا أبا هريرة ﷺ. ورواه هشام بن حسان وهشام بن أبي هشام أبو المقدام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ. ورواه جرير بن حازم، عن ابن سيرين مرسلا "ووصله صحيح"[٣].

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ كل من أبي داود[٤] والنسائي[٥] وأحمد[٦]، وابن حِبَّان[٧]، وأبو يعلى[٨]، والطبراني[٩]، وأبو عوانة[١٠].

---

١). هو: عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير أبو عمر المدني نزيل بغداد ضعيف من الثامنة وهو أخو فليح وروى له الترمذي وابن ماجه. المصدر نفسه (ص: ٣٣٣).

٢). هو: بكَّار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين: قال أبو زرعة: ذاهب الحديث. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: حماد بن محمد الأنصاري ن: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ط: الثانية، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م. (ص: ٥١).

٣). علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٥١)رقم: ١٨٥٣.

٤). سنن أبي داود (٣/ ٣٣١) رقم: ٣٦٩٣.

٥). سنن النسائي (٨/ ٣٠٩) رقم: ٥٦٤٦، والسنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ). رقم: ٥١٣٦، و(٦/ ٢٩٠) رقم: ٦٨٠٨. ت: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. (٥/ ٩٤)

٦). مسند أحمد (١٥/ ٢٠٦) رقم: ٩٣٥٤، و (١٦/ ٢٤٢) رقم: ١٠٣٧٣.

٧). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرنؤوط، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣. (١٢/ ٢٢٢) رقم:٥٤٠١ و (١٢/ ٢٢٦).٥٤٠٥.

٨). مسند أبي يعلى الموصلي (١٠/ ٤٦٣) رقم: ٦٠٧٧.

٩). المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ن: دار الحرمين – القاهرة. (٢/ ٢٠٠) رقم: ١٧١١

١٠). مستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ). ت: أيمن بن عارف الدمشقي ن: دار المعرفة – بيروت ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. (٥/ ١٢٨). رقم: ٨٠٩٧ و٨٠٩٨ و٨٠٩٩ و٨١٠٠ و٨١٠١ و٨١٠٢ و٨١٠٣ (٥/ ١٢٩).

والطحاوي[1].

*يحكي الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث فهو من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ، إذ اختلف على ابن سيرين، فرواه معاذ بن معاذ مرسلا فجعله من حديثه، وتابعه متابعة قاصرة على إرساله جرير بن حازم؛ فَيَكُون معاذ بن معاذ مخالفا لجماعة وهم: نُوح بن قيس وعبد الحميد بن سليمان وبكَّار السيريني، وخالف جرير بن حازم[2] اثنين من أصحابه وَهُما: هشام بن حسان[3] وهشام بن أبي هشام أبو المقدام[4]، فيكون بذلك قد تتابع على وصله خمسة في مقابل اثنان على إرساله.

فمن هذا يتبين أن الرواية الموصولة أرجح من الرواية المرسلة وهذا الذي رجَّحه الدارقطني من خلال قرينة مخالفة الأكثر عددا لمن هو أقل فقال: "ووصله صحيح".

وأما معاذ بن معاذ فقال عنه أبوبكر المَرُّوذِي: " وسمعته-أحمد بن حنبل- يَقُول: معَاذ بن معَاذ قُرَّة عَيْنٍ فِي الحَدِيث"[5].

وذكر الخطيب البغدادي بإسناده إلى " يحيى بن معين إذ سئل عن أزهر السَّمَّان[6] ومعاذ بن

---

١). شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). ت: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية ن: عالم الكتب الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. (٤/ ٢٢٦) رقم: ٦٥٢٣.

٢). هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري والد وهب ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة (ت: ١٧٠هـ). بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه روى له الجماعة، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٣٨).

٣). هو: هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في بن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة (ت: ١٤٧ أو ١٤٨ هـ). روى له الجماعة، المصدر نفسه (ص: ٥٧٢).

٤). هو: هشام بن زياد بن أبي يزيد وهو هشام بن أبي هشام أبو المقدام ويقال له أيضا هشام بن أبي الوليد المدني متروك من السادسة، روى له الترمذي وابن ماجه، المصدر نفسه (ص: ٥٧٢).

٥). العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٥١). وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) (١٥/ ١٦٥) ت: د. بشار عواد معروف ن: دار الغرب الإسلامي – بيروت ط: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

٦). هو: أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي بصري ثقة من التاسعة (ت: ٢٠٣هـ) وهو ابن أربع وتسعين روى له الجماعة عدا ابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٩٧).

معاذ أيهما أثبت في ابن عون؟ قال: ثقتان"[1].

فكما تبين أن مُعاذ بن مُعاذ من كبار الثقات ومن أثبت الناس في عبد الله بن عون إلا أنه خالف بروايته جمعا من أصحابه، وأما مخالفة جرير بن حازم وإن كان هو ثقة إلا أن له أوهاما كما قَرَّرَهُ الحافظ في التقريب-والله أعلى وأعلم-.

الحديث الثاني: ترجيح الإرسال على الوصل.

روى أبو داود في سننه قال حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا الوليد يعني ابن أبي ثور ح وحدثنا الحسن بن علي، حدثنا الحسين يعني الجعفي، عن زائدة، المعنى، عن سِماك، عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: «**جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الهِلَالَ، قَالَ الحسن في حديثه يعني رمضان، فقال: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله» قال: نعم، قال: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟»، قال: نعم، قال: «يَا بِلَالُ، أَذِّنْ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا»**[2].

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث من طريق الوليد بن أبي ثور[3] عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ ... الحديث، كُلٌّ من الترمذي والدارقطني والبيهقي ومن طريق زائدة بن قُدامة[4] أخرجه أبو داود وابن ماجه، والنسائي، والبيهقي، والحاكم، وابن الجارود، والدارقطني والدارمي، ورواه النسائي ومن طريقه الطحاوي، ورواه ابن حبان وابن خزيمة، وأبو يعلى الموصلي، وابن أبي شيبة.

---

١). ينظر: تاريخ بغداد (١٥/ ١٦٥).

٢). سنن أبي داود (٢/ ٣٠٢) رقم: ٢٣٤٠.

٣). سنن الترمذي (٣/ ٦٥) رقم: ٦٩١. وسنن الدارقطني (٣/ ١٠٢) رقم: ٣.٢١٥٣). والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥٦) رقم: ٧٩٧٤.

٤). سنن أبي داود (٢/ ٣٠٢) رقم: ٢٣٤٠، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٢٩) رقم: ١٦٥٢، والسنن الصغير لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) (٢/ ٩٠) رقم: ١٣٠٧، ت: عبد المعطي أمين قلعجي ن: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. ومعرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) (٦/ ٢٤٤) رقم: ٨٦٠٩ و ٨٦١٠، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ن: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة). ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٣٧) رقم: ١١٠٤، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥٦) رقم: ٧٩٧٣، والسنن الكبرى للنسائي (٣/ ٩٨) رقم: ٢٤٣٣، والمنتقى لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ) (ص: ١٠٣) رقم: ٣٨٠=

ورواه من طريق سفيان الثوري[1] البيهقي، والنسائي، والحاكم، وابن الجارود، والدارقطني والطحاوي، ورواه من طريق حمَّاد[2] الحاكم، ومن طريق حازم بن إبراهيم[3] الطبراني.

أقوال الأئمة في الحديث:

قال الإمام النسائي: "أخبرنا محمد بن حاتم، قال: أخبرنا حبان، قال: أخبرنا عبد الله، عن سفيان عن سماك، عن عكرمة. . . مرسل"[4].

وقال أيضا: " قال: وهذا أَوْلَى بالصواب، لأن سِماكا كان يُلَقَّنُ فَيُتَلَقَّن[5]، وابن المبارك-عبد الله- أثبت في سفيان من الفضل[6]، انتهى" [7].

=ت: عبد الله عمر البارودي، ن: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت ط: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨، وسنن الدارقطني (٣/ ١٠٢) رقم: ٢١٥٤، وصحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) (٣/ ٢٠٨) رقم: ١٩٢٣و١٩٢٤ ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ن: المكتب الإسلامي – بيروت.لا. ط، ومسند أبي يعلى الموصلي (٤/ ٤٠٧) رقم: ٢٥٢٩ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت: ٢٣٥هـ) (٢/ ٣٢٠) رقم: ٩٤٦٧، ت: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد – الرياض ط: الأولى، ١٤٠٩. وتهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) (٢/ ٧٥٧) ت: محمود محمد شاكر، ن: مطبعة المدني القاهرة، ط: لا.

١). سنن النسائي (٤/ ١٣١) رقم: ٢١١٢. والسنن الكبرى للنسائي (٣/ ٩٩) رقم: ٢٤٣٤ و٢٤٣٥ و٢٤٣٦. والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥٧) رقم: ٧٩٧٥، ، المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٨٦) رقم: ١٥٤٤و١٥٤٥ والمنتقى لابن الجارود (ص: ١٠٣) رقم: ٣٧٩، وسنن الدارقطني (٣/ ١٠٣) رقم: ٢١٥٦و٢١٥٧ وشرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) (١/ ٤٢٤) رقم: ٤٨٤، ت: شعيب الأرنؤوط ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ ١٤٩٤ م.

٢). المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٨٦) رقم: ١٥٤٦.

٣). المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) (١١/ ٢٩٥) رقم: ١١٧٨٦. ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي ن: مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط: الثانية. د.ت .

٤). سنن النسائي (٤/ ١٣٢).

٥). هو:أن يُمتحن الراوي في أحاديث فَيُحَدِّثُ بها من غير أن يعلم أنها من حديثه، ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٤٠١).

٦). هو: الفضل بن موسى السيناني بمهملة مكسورة ونونين أبو عبد الله المَرْوَزِي ثقة ثبت وربما أغرب من كبار التاسعة، (ت: ١٩٢هـ). روى له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٤٧).

٧). جاء في حاشية نصب الراية: "قال: وهذا، الخ، لم أجد في المطبوعة، والله أعلم. أقول: لعل هناك سقطا في المطبوعة، وهذه العبارة موجودة، في نسخة الدار أيضا "البجنوري"، نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (٢/ ٤٤٣-٤٤٤).

وقال الإمام الترمذي: "حديث ابن عباس فيه اختلاف" وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك، عن عِكْرمة، عن النبي ﷺ مرسلا، "وأكثر أصحاب سِماك رَوَوْا، عن سِمَاك عن عِكْرمة، عن النبي ﷺ مرسلا"(١).

وقال الإمام ابن ماجه: " قال أبو علي هكذا رواية الوليد بن أبي ثور، والحسن بن علي، ورواه حماد بن سلمة، فلم يذكر ابن عباس، وقال: فنادى أن يقوموا، وأن يصوموا"(٢).

وقال الإمام الدارقطني: "ورواه شعبة، عن الثوري مرسلا"(٣).

وقال أيضا: " أرسله إسرائيل، وحماد بن سلمة، وابن مهدي، وأبو نعيم، وعبد الرزاق عن الثوري"(٤).

وقال الإمام أبو جعفر الطبري: "وسائر الحديث مثله القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيحٌ سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لِعِلَلٍ: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وَجَبَ التثبت فيه. والثانية: أنه من نقل عكرمة، وفي نقله عندهم نظر يجب التثبت فيه. والثالثة: أنه خبر قد حَدَّث به عن سماك غير زائدة، فأرسله عن عكرمة، ولم يجعل بينه وبين النبي ﷺ أحدا"(٥).

وقال البيهقي: "ورواه حمَّاد بن سلمة، عن سماك وزاد فيه: «أن يقوموا وأن يصوموا» ورواه جماعة عن سماك مرسلا دون لفظ القيام"(٦).

وقال أيضا: " وكذلك روي عن أبي عاصم عن الثوري موصولا، ورواه غيرهما عن الثوري مرسلا"(٧).

---

١). سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٦٥).

٢).سنن ابن ماجه (١/ ٥٢٩).

٣). سنن الدارقطني (٣/ ١٠٣).

٤). التلخيص الحبير : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). لم أعثر على كلام الدارقطني في أي من مؤلفاته، والذي نقله لم يوعزه –حسب بحثي القاصر– ن: دار الكتب العلمية ط: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. (٢/ ٤٠٦).

٥). تهذيب الآثار مسند ابن عباس للطبري (٢/ ٧٥٧).

٦). السنن الصغير للبيهقي (٢/ ٩٠).

٧).السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥٧).

وقال أيضا: " أخرجه أبو داود في كتاب السنن، وكذلك رواه الوليد بن أبي ثور، عن سماك والفضل بن موسى، عن الثوري وعن سماك موصولا، ورواه جماعة، عن الثوري مرسلا"[١].

وقال الإمام الألباني: "وهذا إسناد رجاله ثقات؛ ولكنه مرسل، وهو الصواب لاتفاق أكثر أصحاب سماك على روايته عنه عن عكرمة ... مُرسلاً، على ضعف في سماك نفسه كما تقدم بيانه في الرواية الأولى"[٢].

*مما تقدم من كلام الأئمة يتبين أن الحديث من رواية سماك[٣]، وكلمتهم مجتمعة على أن هذه هذه الرواية مرسلة، حيث أن الحديث رُوي عن سماك واختلف عليه، فرواه كل من الوليد بن أبي ثور وهو ضعيف[٤]، وزائدة بن قدامة وحماد بن سلمة، وحازم بن إبراهيم[٥] موصولا، ورواه سفيان الثوري الثوري واختلف عليه فرواه الفضل بن موسى وأبو عاصم الضحاك بن مخلد موصولا، في المقابل رواه كلٌّ من إسرائيل وابن مهدي وأبو نُعيم وعبد الرزاق وشعبة وعبد الله بن المبارك مرسلا، فَيُحْتَمَلُ أن الحديث رواه سماك مرة مرسلا ومرة موصولا. فيتبين إرسال هذه الرواية؛ ذلك أن سِماك حديثه مضطرب عن عكرمة، والذين رَوَوْا الإرسال من كبار الحُفَّاظ عن الثوري بالإضافة إلى العددية- الكثرة الغالبة- فتكون بذلك رواية الإرسال أرجح من رواية الوصل، -والله أعلم-.

---

١). معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦/ ٢٤٤).

٢). ضعيف أبي داود لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت : ١٤٢٠هـ). ن : مؤسسة غراس للنشر والتوزيع- الكويت، ط: الأولى - ١٤٢٣ هـ. (٢/ ٢٦٢).

٣). هو: سِماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن من الرابعة (ت: ١٢٣هـ). أخرج له البخاري تعليقا ومسلم وأصحاب السنن الأربعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر: (ص: ٢٥٥).

٤). هو: الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي وقد ينسب لجده ضعيف من الثامنة (ت: ١٧٢هـ). روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجه، رقم: ٧٤٣١. المصدر نفسه (ص: ٥٨٢).

٥). هو: حازم بن إبراهيم البَجَلي. بصري. عن سماك بن حرب. ذكره ابن عَدِي فَسَاقَ له أحاديث ولم يذكر لأحد فيه قولا، وَلا مطعنا ثم قال: أرجو أنه لا بأس به. (ص:٥٣٤) وذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه حماد بن زيد وسلم بن قتيبة ولم يذكر فيه جرحًا. وكذا البخاري. وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات. وذكره الطوسي وعلي بن الحكم في رجال الشيعة. وقال علي بن الحكم: كان ثقة كثير العبادة. يُنظر: لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ت: دائرة المعارف النظامية – الهند، ن: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان ط: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م. (٢/ ٥٣٣). رقم: ٢٠٧٨.

المطلب الثاني: تعارض الرفع والوقف.

الحديث الأول: ترجيح الرفع على الوقف.

قال الإمام مسلم في صحيحه: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حماد يعني ابن زيد عن أيوب عن محمد، عن أبي هريرةﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يُدْخِلُهُ عَمَلُهُ الجَنَّةَ**» فقيل: ولا أنت؟ يا رسول الله قال: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ**» وأورده أيضا من طريق ابن عون، عن محمد، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا وزاد"وقال ابن عون بيده هكذا، وأشار على رأسه «**وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ**»"[1].

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث البخاري[2]من حديث أبي هريرة ﷺ، لكن من طريقين: سعيد المقبري وأبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عنهما به، ورواه وابن ماجه[3] من طريق أبي صالح، ورواه غيرهم.

قال ابن رجب: "أوقفه ابن عُلَيَّة، ورفعه حماد... وذكر حديث أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ"[4].

*يحكي ابن رجب الاختلاف في هذا الحديث؛ فهو مما اختلف فيه على أيوب بن أبي تميمة السختياني وهو: "أيوب بن أبي تميمة كَيْسَان السِّخْتياني (...) أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العُبَّاد من الخامسة (ت:١٣١هـ) وله خمس وستون روى له الجماعة"[5]، حيث أوقفه عن أبي هريرة ﷺ إسماعيل بن عُلَيَّة[6]، في المقابل رفع الحديث حمَّاد بن زيد و تابعه ابن عوْن، وتابعه

---

١). صحيح مسلم (٤/ ٢١٦٩).

٢). صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ). ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق، ط: الأولى ١٤٢٢هـ. (٧/ ١٢١). رقم: ٥٦٧٣و٦٤٦٣

٣). سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٠٥) رقم: ٤٢٠١.

٤). شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٠).

٥). تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١١٧)

٦). ولم أعثر على من رواه موقوفا إلا من كلام ابن رجب هذا الذي نقله عن البرديجي.

متابعة قاصرة هشام بن حسان وجرير بن حازم، فمن هذا كله يتبين أن الحديث مداره على محمد بن سيرين.

*فَمِنْ باب الجمع بين الروايات يمكن أن يُقال أن الحديث رُوِي مرة مرفوعا ومرة موقوفا، إذ يحتمل أن يكون أيوب روى الحديث مرة كذا ومرة كذا، -فهو ممن عُرف بالاحتياط في رواية الحديث- واختلاف حماد وإسماعيل بن عُلية يدل على ذلك فَهُمَا من أثبت الناس في حديث أيوب السِّخْتِيَاني.

قال البَرْدِيجِي: ابن عُلية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد[1].

وحكى ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: " بن علية أثبت من حماد بن زيد وحماد بن سلمة ولا أقدم على بن علية أحدا من البصريين ولا يحيى ولا عبد الرحمن ولا بشر بن المفضل"[2]

وقال أحمد بن حنبل: "كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووُهَيْب، وكان يهاب ابن علية إذا خالفه، قال ابن عمار: كان ابن علية حُجَّة"[3].

*فَبِكَلام الأئمة النقاد هؤلاء الذين تَحَدَّثوا عن وثاقة وتثبُّت إسماعيل بن عُلية، فالأمر لا يدع مجالا للشك في أنه من الأثبات في أيوب السختياني، لكن كلامهم أتى صريحا في أن حماد بن زيد أثبت.

وقال يحيى بن معين: "ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد"[4].

وقال الدُّوري: "سمعت يحيى يقول إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري قال القول قول حماد في أيوب قال يحيى

---

١). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٠٠).

٢). تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ). ت: صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية – الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. (ص: ٢٩).

٣). ميزان الاعتدال ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: علي محمد البجاوي ن: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م. (١/ ٢١٧).

٤). الجرح والتعديل : لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). ن: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن-الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م. (١/ ١٨١).

ومن خالفه من الناس جميعا في أيوب فالقول قوله وقال حماد جالست أيوب عشرين سنة "[١].

وسئل الإمام أحمد: "مَن أكثر في أيوب قال: ما عندي أحد أعلم بحديثه من حماد يعني ابن زيد وقد أخطأ في غير شيء"[٢].

وقال النسائي: " وأثبت أصحاب أيوب حماد بن سلمة وبعده عبد الوارث ... "[٣].

*فمن هذا الكلام الذي يَدُلُّ على أن حمّادا من أثْبت الناس في أيوب السختياني حيث لازمه مدة طويلة وهو أرْجح من باقي أصحاب أيوب ويرجع إليه إذا اختلفوا عليه.

فَيَظْهَرُ من هذا كله أن رواية الرفع أرجح من رواية الوقف قال ابن رجب: "وليس وقف هذا الحديث مما يضر، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً، ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها"[٤].

*فَيَظْهَرُ أيضا من هذا أن ابن سيرين كان يرفع الحديث تارة ويوقفه تارة أخرى إذ الظاهر أنه ربما فعله عمدا حسب نشاطه وكسله –حسب ما يمليه عليه وَرَعُه وَتَوَقِّيه، وفي هذا يقول الدارقطني: "وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه تارة يُصَرِّحُ بالرفع، وتارة يوميءُ، وتارة يتوقف على حَسْبَ نشاطه في الحال"[٥]–والله أعلم–.

الحديث الثاني: ترجيح الوقف على الرفع

قال الإمام أبو داود –رحمه الله–: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثني قريش بن حيان العجلي، حدثنا بكر بن وائل، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الْوِتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ**»[٦].

---

١). تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢١٤).

٢). العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية المرُّوذِي وغيره (ص: ٢١٨).

٣). تَسْمِية من لم يرو عنه غير رجل واحد لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ). ت: محمود إبراهيم زايد ن: دار الوعي – حلب ط: الأولى، ١٣٦٩هـ. (ص: ١٢٩).

٤). المصدر نفسه (٢/ ٧٠٠).

٥). علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٢٥).

٦). سنن أبي داود (٢/ ٦٢) رقم: ١٤٢٢.

وجاء في علل الدَّارقطني ما نَصُّه: "وسُئِل عن حديث عطاء بن يزيد عن أبي أيُّوب ﷺ وذكر الحديث مرفوعا، فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه في رفعه، فَرَواه بكر بن وائل[١] والأوزاعي[٢]والزبيدي،[٣]ومحمد بن أبي حفصة[٤]، وسُفيان بن حسين[٥]، ومحمد بن إسحاق[٦]، عن عن الزهري مرفوعا إلى النبي ﷺ"[٧].

"ورواه أشعث بن سِوار[٨]، عن الزهري، فَشَكَّ في رفعه، واختلف عن يونس، فرواه حرملة عن عن ابن وهب عن يونس[٩] مرفوعا، وخالفه ابن أخي بن وهب، عن عمه، عن يونس فَوَقَفَهُ، وتابعه عثمان بن عمر، عن يونس واختلف عن معمر، فرفعه عدي بن الفضل[١٠]، عن معمر. ووقفه حماد بن يزيد، وابن علية، وعبد الأعلى، وعبد الرزاق عنه، واختلف عن ابن عيينة فرفعه محمد بن حسان الأزرق عنه. ووقفه الحُمَيْدِي، وقتيبة، وسعيد بن منصور، والذين وقفوه عن معمر أثبت ممن رفعه"[١١].

---

١). سنن أبي داود (٢/ ٦٢) ١٤٢٢، والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٤٧) رقم: ٣٩٦٢، ومعرفة السنن والآثار (٤/ ٦٢). رقم: ٥٤٧٦، والأوسط في السنن والاجماع (٥/ ١٨٨) رقم: ٢٦٦٦.

٢). سنن النسائي (٣/ ٢٣٨) ١٧١١. وسنن ابن ماجه (١/ ٣٧٦) ١١٩٠. وسنن الدارمي (٢/ ٩٨٨) ١٦٢٤. وسنن الدارقطني (٢/ ٣٤١) رقم: ١٦٤١. وصحيح ابن حبان (٦/ ١٧٠) رقم: ٢٤١٠.وشرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) رقم: ١٧٣٣.

٣). المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٤٤) رقم: ١١٢٩، سنن الدارقطني (٢/ ٣٤١) رقم: ١٦٤٢.

٤). المعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٤٨) رقم: ٣٩٦٧. والسنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٣٥)رقم: ٤٧٧٩.

٥). المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٤٤) رقم: ١١٣١، والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٤٧) رقم: ٣٩٦٣. وسنن الدارقطني (٢/ ٣٤٢) رقم: ١٦٤٤و ١٦٤٥. وسنن الدارمي (٢/ ٩٨٨) رقم: ١٦٢٣. وشرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) رقم: ١٧٣١. ومسند أحمد (٣٨/ ٥٢٥) رقم: ٢٣٥٤٥. ومسند ابن أبي شيبة (١/ ٣٠) رقم: ٦. ومصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٩١) رقم: ٦٨٤٥.

٦). سنن الدارقطني (٢/ ٣٤٣) رقم: ١٦٤٧.

٧). علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٩٨)

٨). المعجم الأوسط (٢/ ٢٦٧) ١٩٤٤. والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٤٧) رقم: ٣٩٦٤.

٩). صحيح ابن حبان (٦/ ١٦٧) ٢٤٠٧، و(٦/ ١٧١) رقم: ٢٤١١.

١٠). سنن الدارقطني (٢/ ٣٤٣) رقم: ١٦٤٦.

١١). علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٩٩).

وجاء في علل الحديث لابن أبي حاتم قال: – "وسألت أبي عن حديث رواه الفِرْيَابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: الوتر حق؛ فمن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بخمس"(١).

"ورواه عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن النبي ﷺ مرسل؛ ولم يذكر أبا أيوب، قلت لأبي: أيهما أصح: مرسل، أو متصل؟، قال: لا هذا ولا هذا، هو من كلام أبي أيوب. قال أبو محمد: وقد أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد(٢)، عن أبيه، عن الأوزاعي، فقال: عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. وروى بكر بن وائل، والزبيدي ومحمد بن أبي حفصة"(٣).

"وسفيان بن حسين، ووهيب، عن معمر، فقالوا كلهم: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. وأما من وقفه: فابن عيينة، ومعمر – من رواية عبد الرزاق– وشعيب بن أبي حمزة"(٤).

الكلام عن طرق الحديث:

الحديث فرد نسبي، من رواية الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب ﷺ ويعتبر الزهري مدارا كُلِّيًّا، حيث روى عنه الحديث مرفوعا كُلٌّ من بكر بن وائل والأوزاعي والزُّبيدي، ومحمد بن أبي حفصة' وسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق وَوُهَيْب مرفوعا إلى النبي ﷺ، ورواه عنه موقوفا كُلٌّ من شعيب بن أبي حمزة وابن عيينة ومعمر ويونس، واختلف على هؤلاء الثلاثة الأخيرين وهي تعتبر مَدَارَاتٍ فرعية.

*يلاحظ مخالفة بكر بن وائل والأوزاعي والزبيدي، ومحمد بن أبي حفصة وسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق ووهيب –وَهُمْ كَثْرَة– لأوثق الناس في الزهري، وَهُمْ يونس ومعمر وسفيان بن

١). علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٨).

٢). جاء في حاشية تحقيق "علل ابن أبي حاتم" في جميع النسخ: «يزيد» ، عدا (ش) فإنها لم تظهر فيها، والتصويب من "الجرح والتعديل"، و"التقريب" (٣٢٠٩) .

٣).علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٩).

٤). المصدر نفسه (٢/ ٤٣٠). من لم أخرج له حديثه فإني لم أعثر على روايته –حسب بحثي القاصر–.

عيينة، وأمَّا بَكْرُ بن وائل فقد قال عنه الخليلي في الإرشاد: " بكر بن وائل بن داود عزيز الحديث قديم الموت، مات قبل الكُهُولة، روى عنه الزهري (...)[١].

فَبَكْرُ بن وائل ليس من الطبقة التي حفظت وأَتْقَنَتْ حديث الزهري، وعِزَّة حديثه من قِصَرِ صُحْبَتِه، حيث لم تَطُلْ صُحْبَتِهِ للزهري لأَنَّ موته مُتَقَدِّم-والله أعلم- وكذلك هو ليس من خاصة أصحاب الزهري لأنه كوفِيٌّ وشيخه ابن شهاب مدني، وأما رواية الأوزاعي فقد روى الحديث عنه جماعة مرفوعا وجماعة موقوفا كما قاله ابن عدي في الكامل[٢]، فَيُحْتَمَل أنه روى الحديث مرة هكذا ومرة هكذا، والأوزاعي في الزهري ثقة لكنه مُقِلٌّ عنه كما قاله يحي بن معين[٣]، وبالنسبة لطريق عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي فاتَّضَحَ من كلام ابن أبي حاتم أنه مُرْسَلٌ[٤]، وأما رواية الوليد بن مسلم عنه، فهو "ثقة يُدَلِّسُ عن شيخه الأوزاعي"[٥] وقد روى الحديث مُعَنْعَنًا، وأما رواية يحي بن عبد الله بن الضَّحاك فقد قال عنه الخليلي في الإرشاد:"مُكثر عن الأوْزاعي لكن طعنوا في سماعه منه"، كما قاله يحي بن معين[٦].وقد ضعَّفه الحافظ في التقريب[٧]، وقال عنه الحافظ الذهبي: "فيه لين"[٨].

فتبيَّن بذلك أنه ليس من المُتَخَصِّصين بحديث الأوزاعي-والله أعلم-.

وكذلك يُقال في محمد بن يوسف الفِرْيَابي فهو ثقة فاضل[٩]، لكن ليس من التلاميذ المتخصِّصِين في حديث الأوزاعي، وإنما هو في حديث ابن عيينة خاصَّة[١٠]، وأما رواية سفيان بن

---

١). الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني (١/ ١٩٥) ت: د. محمد سعيد عمر إدريس ت: مكتبة الرشد – الرياض ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٢). يُنظر: الكامل لابن عدي (١٠٢/٤). وبالنسبة للوجوه التي رُوِيت عن الأوزاعي موقوفا لم أعثر عليها- حسب بحثي القاصر-

٣). يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٦٦).

٤). يُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٩).

٥). يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزّي (٣١/ ٩٧) .

٦). يُنظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٤٦٧). وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المِزّي(٣١/ ٤١١).

٧). تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٥٩٣).

٨). لسان الميزان للحافظ للذهبي (٩/ ٤٤٨).

٩). تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٥١٥).

١٠). يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزّي (٢٧/ ٥٦).

حسين ومحمد بن إسحاق فهما من طبقة الزهري الثالثة الذين لازموه وَصَحِبُوه ولكن تُكُلِّم في حفظهم[١]، "وسفيان ثقة في غير الزُّهْرِي بالاتفاق"[٢].

وأما شَكُّ أشعث بن سِوار في رَفْعِه فَمَا دَامَ أنه قَصَرَ به فهو ترجيحٌ منه لوقفه، وبالنِّسبة لرواية الوليد بن مزيد فهو وإن كان أثبت أصحاب الأوزاعي[٣] وقد وافقه الفريابي في هذه الحالة، فيمكن أن أن يقال هنا أن الأوزاعي روى الحديث على الوجهين، وإن كانت رواية الوليد هي المقدمة إذ تعني الترجيح، والذين تابعوه على رواية الرفع دونه في الحفظ[٤]، والأوزاعي ليس من أثبت الناس في الزهري، وليست له صحبة للزهري إنما هو شامي -والله أعلم-.

وأما وَقْفُ حَفْصِ بن غَيْلان -أبو مُعِيد- وإن كان قد تُكُلِّمَ فيه[٥] إلا أنه وافق الثقات في هذا الحديث، فقد تابع باقي من رواه موقوفا عن الزهري، وكذلك رواية دُوَيْد بن نافع فهو مقبول الحديث وكان يُرْسِل[٦]، وأما شُعيب بن أبي حمزة فهو من أمثال يونس وقال ابن معين: "من أثبت الناس في الزهري"[٧].

وَبَقِيَ رواية الثلاثة سفيان بن عيينة ويونس ومعمر فَهُمْ من أثبت الناس في الزهري ويُعدُّون في "طبقة الزهري الأولى التي جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصُّحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط

١). يُنظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/ ١١٣).

٢). يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٢٤٤).

٣). يُنظر: تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ). ت: عمرو بن غرامة العَمْرَوِي ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع لا.ط ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. (٦٣/ ٢٧٣). وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١/ ٨٤).

٤). لأنَّ أحاديث الثقات هي المقياس الذي يُقاس عليه أحاديث الضعفاء ولا عكس، وهذه كثيرا ما يوردُها ابن حِبّان في كتابه المجروحين، يُنظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ). ترجمة خَصِيف بن عبد الرحمن الجزري الحضرمي ت: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي – حلب، ط: الأولى ١٣٩٦هـ. (١/ ٢٨٧).

٥). الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣/ ٢٩٦). وينظر: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: حَمَّاد بن محمد الأنصاري، ن: مكتبة النهضة الحديثة مكة. ط: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م. (ص: ٩٥).

٦). يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٢٠١).

٧). يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٥١٧). وتقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٢٦٧).

له"[1]، والذين رَوَوْا عنهم من أثبت الناس فيهم، ولا عبرة بمخالفة محمد بن حسان الأزرق[2] لأصحاب سفيان بن عُيينة فمن وقفه عنه جماعة كسعيد بن منصور، قال عنه الحاكم أبو عبد الله : "هو راوية سفيان بن عيينة"[3]، والحُميدي قال عنه أبو حاتم : "أثبت الناس فى ابن عيينة الحُمَيْدِي و هو رئيس أصحاب ابن عيينة ، و هو ثقة إمام"[4].

وأما بالنسبة ليونس ومعمر فقال عنهما ابن المبارك: "إذا نَظَرْتُ في حديث مَعْمَر ويونس يُعْجِبُني كأنهما خرجا من مشكاة واحدة"[5].

وقال أيضا: "ما رَأَيْتُ أَحَدًا أَرْوَى للزُّهري من معمر إلا أن يونس آخذ للسند لأنه كان يكتب"[6].

قال يحيى بن معين: "مَعْمَر ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة"[7].

وقال أيضا: "أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمر ويونس وعقيل وشعيب بن أبي حمزة وسفيان بن عيينة"[8].

فهذا الكلام حول معمر ويونس وبمتابعة سفيان لهما، يقطع الشك في أنَّ قولهم أقرب إلى الصواب، وأختم كلامي بقول الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: " هذا قول الحافِظَيْن النَّاقِدَيْن-يعني حديثا حكم أبوحاتم وأبو زرعة على إنكاره- ولسنا نعارض قولهما بكلام عصري باحث ليس بحافظ فإن وجدنا من يعارضهما من العلماء الحفاظ نظرنا في حجة كل واحد منهما ثم نرجح إن تيسر الترجيح وإلا توقفنا والحمد لله"[9].

---

١). شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣).

٢). يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٤٧٣)

٣). يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/ ٨١).

٤). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٧). وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ٥١٣).

٥). تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤/ ٣٠٤).

٦). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٨)

٧). نفس المصدر السابق (٨/ ٢٥٧).

٨). يُنظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١١٦).

٩). أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة للوادعي (ص: ٤٦).

وهنا قد اتفق أبو حاتم والدارقطني على إرسال هذا الحديث فلا تعقيب بعد حكمهما -والله أعلم بالصواب-.

المبحث الثاني: الاختلاف في المتن.

الاختلاف في سياق المتن ينقسم إلى أقسام وقد اخترت هنا الزيادة في المتن واختصار الحديث.

المطلب الأول: الزيادة في المتن.

الحديث الأول: الزيادة في آخر المتن.

روى أبو داود في سننه قال: حدثنا مُسَدَّد، حدثنا بِشْر بن المفضّل، عن عاصم بن كُلَيْب عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، قال: قلت: **لأَنْظُرَنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلي، قال: فقام رسول الله ﷺ «فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَاذَتَا أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا، مِثْلَ ذَلِكَ فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى وَحَدَّ مِرْفَقَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ ثِنْتَيْنِ وَحَلَّقَ حَلْقَةً» وَرَأَيْتُهُ يَقُولُ: هَكَذَا وَحَلَّقَ بِشْرٌ الْإِبْهَامَ وَالْوُسْطَى وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ"**

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث بِشْرُ بن المُفَضَّل[1]، وعبد الواحد بن زياد[2]، وأبو عوانة الوَضَّاح بن عبد الله[3]، وشعبة بن الحجاج[4].

---

١). سنن أبي داود (١/ ١٩٣) رقم: ٧٢٦، و(١/ ٢٥١) رقم: ٩٥٧. وسنن النسائي (٣/ ٣٥) رقم: ١٢٦٥. وسنن ابن ماجه (١/ ٢٨١) رقم: ٨٦٧. والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٦١) رقم: ١١٨٩. ومعرفة السنن والآثار (٣/ ٥٠) رقم: ٣٦٤٧.

٢). السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٠٤) رقم: ٢٥١٦. والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ).، ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ن: دار طيبة – الرياض – السعودية ط: الأولى – ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م. (٣/ ٢٠٣) رقم: ١٥١٢، و(٣/ ٢١٦) رقم: ١٥٣٥. ومسند أحمد (٣١/ ١٤٢) رقم: ١٨٨٥٠.

٣). معرفة السنن والآثار (٣/ ٥٠) رقم: ٣٦٤٥ المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٨) رقم: ٩٠.

٤). مسند أحمد (٣١/ ١٤٨) رقم: ١٨٨٥٥، و(٣١/ ١٦٩) رقم: ١٨٨٧٧، صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٤٥). رقم: ٦٩٧ و(١/ ٣٤٦) رقم: ٦٩٨.

وخالد بن عبد الله[١]، وسفيان بن عيينة [٢]، وزهير بن معاوية[٣]، وعبد الله بن إدريس[٤]، وأبو الأحوص سَلَّام بن سليم[٥]، ومحمد بن فضيل [٦]،وقيس الربيع[٧]، وغَيْلان بن جامع[٨]، وسفيان الثوري[٩]، وزائدة بن قُدامة [١٠].

*بعد تتبع طرق الحديث والنظر فيها مجتمعة يتبين من ذلك مايلي:

أن الحديث فرد نسبي ويعتبر عاصم بن كُلَيْب مخرجا للحديث فقد رواه عن أبيه-كُلَيْب بن شِهاب- عن وائل بن حُجر ﷺ مرفوعا، وروى الحديث عنه جَمْعٌ من الثقات حوالي أربعة عشر نفسا

---

١). السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٨) رقم: ٢٧٨٤.

٢). سنن النسائي (٢/ ٢٣٦) رقم: ١١٥٩. وسنن الدارقطني (٢/ ٤٢) رقم: ١١٢٠. ومسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت: ٢١٩هـ). ت: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، ن: دار السقا، دمشق - سوريا ط: الأولى ١٩٩٦ م. (٢/ ١٣٦) رقم: ٩٠٩. والمصَنَّف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِمْيَري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي ن: المجلس العلمي- الهند ط: الثانية، ١٤٠٣هـ. (٢/ ٦٨) رقم: ٢٥٢٢. ومعرفة السنن والآثار (٢/ ٣٣٨) رقم: ٢٩٦٥. والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٨). رقم: ٢٣٠٥. والسنن الكبرى للنسائي (١/ ٣٧٣). رقم: ٧٥٠، و(٢/ ٦٠). رقم: ١١٨٧.

٣). مسند أحمد (٣١/ ١٦٨). رقم: ١٨٨٧٦.

٤). صحيح ابن حبان (٥/ ٢٧١). رقم: ١٩٤٥. وصحيح ابن خزيمة (١/ ٢٤٢). رقم: ٤٧٧ و(١/ ٣٢٣). رقم: ٦٤١ و(١/ ٣٥٣) رقم: ٧١٣، وقُرَّة العَيْنَيْن بِرَفْعِ اليدين في الصلاة لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ). ت: أحمد الشريف، ن: دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م (ص: ٥٣). رقم: ٧١. مصنَّف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٣٠) رقم: ٨٤٤٢ و(٦/ ٨٦) رقم: ٢٩٦٧٩.

٥). المسند لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: ٢٠٤هـ). ت: د.محمد بن عبد المحسن التركي، ن: دار هجر - مصر ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م. (٢/ ٣٥٨) رقم: ١١١٣. شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٣) رقم: ١٣٤٣. شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٣) رقم: ١٣٤٣.

٦). صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٤٢) رقم: ٤٧٨ ، و(١/ ٣٥٣) رقم: ٧١٣.

٧). المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٣) رقم: ٧٩.

٨). المصدر نفسه (٢٢/ ٣٧) رقم: ٨٨.

٩). مسند أحمد (٣١/ ١٥٠) رقم: ١٨٨٥٨ و(٣١/ ١٦٣) رقم: ١٨٨٧١. ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٦٨) رقم: ٢٥٢٢.

١٠). سنن النسائي (٢/ ١٢٦) رقم: ٨٨٩ و(٣/ ٣٧) رقم: ١٢٦٨. ومسند أحمد مخرجا (٣١/ ١٦٠) رقم: ١٨٨٧٠. وسنن الدارمي (٢/ ٨٥٦) رقم: ١٣٩٧. وصحيح ابن خزيمة (١/ ٣٥٤) رقم: ٧١٤. وصحيح ابن حبان (٥/ ١٧٠) رقم: ١٨٦٠. والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٦٢) رقم: ١١٩٢. والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٩) رقم: ٢٧٨٧.

ثم خالف زائدة بن قدامة –وهو ثقة–[1]، ثلاثة عشر نفسا بزيادة لفظة في متن الحديث وهي «يُحَرِّكُهَا»، وللحديث شواهد أخرى صحيحة قال البيهقي: "ونحن نُجِيزُه ونختار ما رُوِّينَا في حديث ابن عمر، ثم ما رُوِّينَا في حديث ابن الزبير لثبوت خبرهما وقوة إسناده ومَزِيَّة رجاله ورجاحتهم في الفضل على عاصم بن كليب وبالله التوفيق "[2].

*وهذه الشواهد لا يُذْكَرُ في طريق من طرقها لفظة يحركها، قَالَ أَبُو بَكْرٍ بن خزيمة: " لَيْسَ في شيء من الأخبار "يُحَرِّكُهَا" إِلَّا في هذا الخبر زَائِدٌ ذِكْرُهُ"[3].

*وكلام ابن خزيمة هذا مُهِمٌّ جِدًّا، ففيه إشارة إلى أن هذه اللفظة شاذَّة، فحسب اطِّلاعي لم أجد واحدا من الأئمة المتقدمين تكلم عن هذه الزيادة إلا ابن خزيمة، فحكمه على أنها زائدة مُسَلَّمٌ به لأنه إمام، وفي هذا يقول ابن حجر –رحمه الله–: "فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فَالأَوْلى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه"[4].

*والناظر في الإسناد دون تتبع الطرق يكادُ يُوقِن أنه حديثٌ صحيح إسناده كالشمس.

قال البيهقي: " فَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها فيكون موافقا لرواية ابن الزبير –والله تعالى أعلم–"[5].

*وهذا فَهْمٌ من البيهقي رحمه الله ولعله أنه لما اطَّلع على طرق الحديث لم يجد متابعا لزائدة بن قدامة فَفَهِم من ذلك على أن اللفظة المزيدة شاذة فرجَّح على أنها لا تنافي الإشارة، وكذلك هذه الزيادة تنافي حديثا آخر فيه " ولا يحركها" لكنها أيضا شاذة[6] وكذلك تنافي عمل رواة هذا الحديث فَهُمْ يكتفون بذكر الإشارة فقط دون التحريك كما جاء في سنن أبي داود وسنن النسائي "وحَلَّق بِشْرٌ

---

١). هو: زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصَّلْت الكوفي ثقة ثبت صاحب سنة من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها روى له الجماعة، تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).

٢). السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٨).

٣). صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٥٤).

٤). النكت على كتاب ابن الصلاح–لابن حجر (٢/ ٧١١).

٥). السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٩).

٦). ضعيف أبي داود للألباني (١/ ٣٦٨).

الإبهام والوسطى وأشار بالسبابة". وكذلك كما جاء مُصَرَّحاً به في حديث أبي الأحوص سلاَّم بن سليم عند الطيالسي بلفظ: "جعل يدعو هكذا يعني بالسبابة يشير بها"(١).

*وهذا الحديث يعتبر أصلا من أصول الدين بحيث أنه يتكرر في اليوم أكثر من خمس مرات، وكيف والنبي ﷺ صَلَّى أكثر من عشرين ألف صلاة، ولا تَرِدُ هذه الزيادة إلا من رجل واحد!! وَكذلك تَنَكُّبُ صاحِبي الصحيح عن إخراجها فيه دليل على أنها شاذة لأنهما إمامان حافظان لآلاف الأحاديث بِطُرُقِهَا، فلا تخفى عليهم غالبا الزيادات مع أن من زادها ثقة، قال الحاكم أبو عبد الله: "فإذا وُجِدَ مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مُخَرَّجَة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لَزِمَ صاحب الحديث التَّنْقِيرَ عن عِلَّتِه، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"(٢).

قال الشيخ الألباني –رحمه الله– مُصَحِّحًا لهذه اللفظة الزائدة: " والخلاصة: أن الإشارة بِالمُسَبِّحة لا ينافي تحريكها بل قد يجامعها كما تقدم فَنَصْبُ الخلاف بينهما غير سليم لغة وفقها"(٣).

لكن قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي–رحمه الله–: "هذا الحديث بهذا السندظاهره أنه حسن، ولكن فيه لفظة شاذة وهي ذكر تحريك الأصبع، فقد رواه جماعة من الصحابة وليس في أحاديثهم إلا الإشارة، والذي شَذَّ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدة بن قدامة وقد خالف من هو أرجح منه: (...) كل هؤلاءيَرْوُونَه عن عاصم بن كُلَيْب به وليس في روايتهم التحريك فَيُعْتَبَرُ زائدة بن قُدامة شاذًّا، ولايقال: إن زيادة الثقة مقبولة، فإنه يُشترط في قبولها أن لايخالف من هو أوثق، وقد بسطت القول في ذلك في مقدمة"الإلزامات والتتبع". ولأخينا الفاضل أحمد بن سعيد حفظه الله رسالة في هذا وهي مفيدة جِدًّا ليس لها نظير في بابها"(٤).

---

١). مسند أبي داود الطيالسي (٢/ ٣٥٨) رقم: ١١١٣.

٢). معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦٠). وليس المقصود هنا أن تركهما لبعض الأحاديث أنه ضعيف، وإنما استدللت بكلام الحاكم هذا على أن تركهم لبعض الحروف يعتبر من قبيل أنها شاذّة –والله أعلم–.

٣). تمام المنَّة في التعليق على فقه السنة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ). ن: دار الراية ط: الخامسة. (ص: ٢٢٠).

٤). أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ٣٨٩–٣٩٠). أما بالنسبة للرسالة التي أشار إليها فهي بعنوان:"البشارة في شذوذ تحريك الأصبع في التشهد وثبوت الإشارة" لمؤلفها أبي المنذر أحمد بن سعيد الأشهبي الحَجَرِي اليمني" ن: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع. وقد قدَّم لها الشيخ –رحمه الله–.

*وكما هو معلوم بالاستقراء أن الزيادة في الأحاديث لا تقبل مطلقا وهو الذي عليه عمل الأئمة النقّاد، فيرجع إلى الترجيح بالقرائن المحتفة بالرواية[1]، وقرينة الترجيح في هذا الحديث ترجع إلى العدد–الكثرة الغالبة– فتكون بذلك اللفظة الزائدة شاذة لأن فيه مخالفة ثقة لمن هو أكثر عددا فزائدة بن قدامة رجل ثقة لكن لا يُعلم له متابع–والله أعلم–.

الحديث الثاني الزيادة في وسط المتن.

قال أبو داود: "حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى حدثني أشعث عن محمد بن سيرين، عن خالد يعني الحَذَّاء، عن أبي قِلابة، عن أبي المهلَّب عن عِمْران بن حُصَين ﷺ « **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ**»" [2].

تخريج الحديث:

*أخرج هذا الحديث من رواية أشعث عن محمد بن سيرين عن خالد الحذّاء عن أبي قِلابة عن أبي المُهَلَّب عن عِمران بن حُصين ﷺ مرفوعا كُلٌّ من: الترمذي والنسائي وابن خُزَيْمة وابن حِبان وابن الجارود والطبراني والحاكم وأبو عوانة والبيهقي والمنذري وتمَّام[3].

أقوال الأئمة في الحديث:

قال البيهقي وذكر بإسناده حديث أشعث ثم قال مُتَعَقِّبا: " تفرَّد به أشعث الحمراني[4] وقد رواه شُعْبَة ووُهَيْب وابن عُلَيَّة والثَّقَفِي وهُشَيْم وحمَّاد بن زيد ويزيد بن زُريع وغيرهم، عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث، عن محمد عنه ورواه أيوب عن محمد قال: أُخْبِرت عن عمران

---

١). تقدم في القسم النظري الحديث عن هذا الموضوع.

٢). سنن أبي داود (١/ ٢٧٣) رقم: ١٠٣٩.

٣). سنن الترمذي (٢/ ٢٤٢). رقم: ٣٩٥. وسنن النسائي (٣/ ٢٦). رقم: ١٢٣٦. والسنن الكبرى للنسائي (١/ ٣١٤). رقم: ٦٠٩و١١٦٠(٢/ ٥٠). وصحيح ابن خزيمة (٢/ ١٣٤). رقم: ١٠٦٢. وصحيح ابن حبان (٦/ ٣٩٢). رقم: ٢٦٧٠ و٢٦٧٢ والمنتقى لابن الجارود (ص: ٧٢). رقم: ٢٤٧. والمعجم الأوسط (٢/ ٣٦٠). رقم: ٢٢٢٩. والمعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٩٥). رقم: ٤٦٩. والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٦٩). رقم: ١٢٠٧ و١٢٠٨. ومستخرج أبي عوانة (١/ ٥١٥). رقم: ١٩٢٦. والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٩٩). رقم: ٣٨٩٦و ٣٨٩٧. ومعرفة السنن والآثار (٣/ ٢٨١). رقم: ٤٥٨١. والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٣/ ٣١٦). رقم: ١٧١٢. وفوائد تمام (١/ ١٤٩). رقم: ٣٤٠.

٤). هو: أشعث بن عبد الملك الحمراني بضم المهملة بصري يكنى أبا هانئ ثقة فقيه من السادسة (ت: ١٤٢ هـ و قيل ١٤٦ هـ) روى له البخاري تعليقا وأصحاب السنن الأربعة. تقريب التهذيب (ص: ١١٣).

فذكر السلام دون التشهد وفي رواية هُشَيْم ذكر التشهد قبل السجدتين وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه"[١].

*هؤلاء سبعة ذكرهم البيهقي خالفهم أشعث الحُمراني بزيادة لفظة "يتشهد" فبذلك تكون هذه الزيادة شاذة.

وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، إنما اتفقا على حديث خالد الحذاء، عن أبي قلابة، وليس فيه ذكر التشهد لسجدتي السهو"[٢].

*وتنكُّب صاحبا الصحيح عن إخراج هذه اللفظة أكبر دليل على أنها شاذة.

قال الإمام الطحاوي: "وقد تكلم في هذا الحديث بعض أصحابنا، وقال: روى هذا الحديث غير واحد من الثقات، عن خالد، فلم يقل فيه أحد: ثم تشهد (...) والتشهد إن ثبت خبر عمران بن حصين فالواجب أن يتشهد من سجد سجدتي السَّهْو، فإن لم يثبت لم يجب ذلك، ولا أحسب يثبت، والله أعلم"[٣].

وقال الشيخ الألباني: " الحديث صحيح؛ دون قوله: ثم تشهد.. فإنه شاذ؛ تفرد به أشعث- وهو: ابن عبد الملك الحُمْراني- دون جماعة من الثقات، روَوْه عن ابن سيرين دون هذه الزيادة وبذلك أَعَلَّهُ البَيْهَقِي والعسقلاني، ومن قبله ابن تيمية) [٤].

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: " فلم أنه لم يثبت في التشهد في سجود السهو شيء ولاتصلح الأحاديث بمجموعها للحجية وحسبها أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة التي في"الصحيحين" وغيرهما إذ ليس فيها تشهد. والله أعلم"[٥].

*وأخيرا تقرير هؤلاء الأئمة يُعتبر إجماعا ليس بالوُسْع الخروج عنه قال ابن أبي حاتم: "(...)

١). السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٩٩) رقم: ٣٨٩٧.

٢). المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٦٩) رقم: ١٢٠٧.

٣). الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر (٣/ ٣١٦) رقم: ١٧١٢.

٤). ضعيف أبي داود للألباني (١/ ٣٩٣).

٥). أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة للوادعي (ص: ٣٣٩).

"غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة"[1].

*فالشاهد من كلام أبي حاتم "واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حُجَّة"، وشيء هذه تشمل المسائل الحديثية أو الحكم على الحديث أو الراوي أو غيرها —والله أعلم-.

المطلب الثاني: اختصار الحديث.

الحديث الأول: في باب الطهارة

روى الترمذي في سننه قال: "حدثنا قتيبة، وهناد، قالا: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لاَ وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**»، هذا حديث حسن صحيح"[2].

وقال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي وذكر حديث شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لاَ وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**» قال أبي: هذا وَهْمٌ اختصر شعبة متن هذا الحديث؛ فقال: لا وضوء إلا من صوت أو ريح، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: « **إِذَا كَانَ أَحُدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا**»" [3].

الكلام عن طرق الحديث:

من خلال كلام أبي حاتم وتتبع الطرق يتبين أن الحديث قد اختصره شعبة بحيث خالف عددا من أصحابه هم كالآتي:

---

١). المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). ت: شكر الله نعمة الله قوجاني ن: مؤسسة الرسالة – بيروت ط: الأولى، ١٣٩٧هـ. (ص: ١٩٢). وينظر: مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود لمحمد بن عمر بن سالم بازمول ن: لا، ط: لا. (ص: ٢٤).

٢). سنن الترمذي (١/ ١٠٩). سنن ابن ماجه (١/ ١٧٢). صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨). ومسند أحمد (١٥/ ١٨٠). و(١٥/ ٣٧٧). و(١٦/ ١٠٨) وغيرهم، وإطلاق الإمام الترمذي على هذا الحديث بأنه "حسن صحيح" -والحديث مُعَلٌّ- هذا مما يدفع إلى التثبُّت من تحسيناته وتصحيحاته -رحمه الله- .

٣). علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٦٤-٥٦٥).

وجرير بن عبد الحميد[١]، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي[٢]، وحَمَّاد بن سلمة[٣]، وخالد بن عبد الله الواسطي[٤]، وزهير بن معاوية[٥]، وأبو كدينة يحي بن المُهَلَّب البجلي[٦]، والزهري[٧]فهؤلاء ستة ممن روى الحديث عن سُهيل خالفهم شعبة بن الحجاج حيث اختصر الحديث اختصارا مُخِلاً وقد رَدَّ أبو حاتم حديث شعبة إلى الحديث الأصل وهو الصواب الذي اتفق أصحاب سهيل عليه.

*والذي ينظر إلى الإسناد دون جمع للطرق ودون الاعتبار بكلام الأئمة النقاد فإنه سَيَحْكُمُ على الحديث بِالصِّحَّة لأن شعبة ثقة، قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي عن هذا الحديث: " وأما ما نقله الحافظ عن الحافظ البيهقي أنه قال في حديث الباب: إنه ثابت[٨] ... إلخ فإن أبا حاتم رحمه الله أعلم بعلم الحديث من البيهقي رحمه الله"[٩]. وشعبة ثقة قد أخطأ في هذا الحديث، ولا يقال أنه ثقة فحديثه صحيح، وكما هو معلوم موضوع علم العلل هو أوهام الثقات، فهذا مما أخطأ فيه شعبة فلا يَعْرِفُه إلا الحُفَّاظ المتقنون الذين عايشوا أولئك الرواة وكانوا على اطِّلاع على أصول كتبهم وَفُرُوعِها وكانوا على دِراية بشيوخهم وتلاميذهم وبُلْدانهم وتَنَقُّلاتهم ورحلاتهم وأَوْهَامِهم وغيرها، فما يَسَعُنا إلَّا تقليدُهم، والتسليم لأحكامهم، وفي هذا يقول ابن رجب رحمه الله: "(قاعدة مهمة): حُذَّاقُ النُّقَّادِ من الحُفَّاظِ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم

---

١). صحيح مسلم (١/ ٢٧٦) رقم: ٣٦٢.

٢). سنن الترمذي (١/ ١١٠) رقم: ٧٥. والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/ ٢٤٢) رقم: ١٤٩. وصحيح ابن خزيمة (١/ ١٦) رقم: ٢٤.

٣). سنن أبي داود (١/ ٤٥). رقم: ١٧٧. وسنن الدارمي (١/ ٥٦١). رقم: ٧٤٨.

٤). صحيح ابن خزيمة (١/ ١٦). رقم: ٢٤ و(١/ ١٩). رقم: ٢٨.

٥). مستخرج أبي عوانة (١/ ٢٢٤). رقم: ٧٤١.

٦). المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٥٧). رقم: ١٥٦٥.

٧). المعجم لأبي بكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ). ت: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، ن: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. (ص: ٦٧) رقم: ١١٨.

٨). قال البيهقي: "هذا حديث ثابت. اتفق البخاري ومسلم على إخراج معناه"، ينظر: مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فَرْح الإشبيلي، (ت: ٦٩٩هـ). ت: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل ن: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. (١/ ٢٩٨).

٩). أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة للوادعي (ص: ٤٣٣). وَصَدَقَ -رحمه الله- فإن أصحاب الصَّنْعة هم أعلم بما يشتغلون به دون غيرهم، لأنهم أُوتوا فهما خاصًّا.

فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فَيُعَلِّلُون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعَبَّرُ عنه بعبارة تَحْصُرُه وإنما يَرجِعُ فيه أهله إلى مُجَرَّد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير مَوْضِع"[1]، -والله أعلى وأعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

الحديث الثاني: في باب الصلاة

روى ابن ماجه في سننه قال حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، ويعقوب بن حميد بن كاسب قالا: حدثنا مروان بن معاوية، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ عَنْ رَكْعَتَيْ الفَجْرِ، فَقضاهُمَا بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمَسُ**»[2].

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه مروان الفزاري، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ: **أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ صلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ حينَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟**

قال أبي: غلط مروان في اختصاره؛ إنما كان النبي ﷺ في سفر، فقال لبلال: «**مَنْ يَكْلَؤُنَا اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ: أَنَا، فغلَبَهُ النَّوْمُ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النبيُّ ﷺ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ بِلالاً أنْ يُؤَذِّنَ، وَأَمَرَ الناسَ أَنْ يصلُّوا ركعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ صلَّى بِهِمُ الفَجْرَ**»**فقد صلى السنة والفريضة بعد طلوع الشمس**"[3].

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث كُلٌّ من ابن حبان[4]، وأبو يعلى الموصلي[5]، والطحاوي[6] ،وأبوزرعة الدمشقي[7].

---

١). شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣).

٢). سنن ابن ماجه (١/ ٣٦٥) رقم: ١١٥٥.

٣). علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٠٣) رقم: ٢٤٤.

٤). صحيح ابن حبان (٦/ ٣٧٦) رقم: ٢٦٥٢

٥). مسند أبي يعلى الموصلي (١١/ ٤٥) رقم: ٦١٨٥.

٦). شرح مشكل الآثار (١٠/ ٣٢٨) رقم: ٤١٤٢.

٧). الفوائد المعَلَّلَة لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت: ٢٨١هـ). ت: رجب بن عبد المقصود ن: مكتبة الإمام الذهبي - الكويت ط: الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م. (ص: ٢٣٢) رقم: ١٧٨.

وابن حزم[١].

*يُعتبر كيسان بن يزيد مدارا كليا في هذا الإسناد حيث روى الحديث عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ، ورواه عن يزيد بن كيسان كُلٌّ من يحيى بن سعيد القطان [٢].

وتابعه على رواية الحديث محمد بن فضيل الضَّبِّيِّ[٣]، وكذلك الوليد بن القاسم الهمداني[٤] وعبد الواحد بن زياد[٥].

وتتابع على رواية الحديث كاملا كل من ذكر من قبل وخالف في ذلك معاوية بن مروان الفزاري، حيث اختصر الحديث، وقد نص على ذلك أبو حاتم الرازي فقد صوَّب الرواية الخطأ بذكره الرواية الصواب.

قال الإمام الطحاوي عقب روايته لهذا الحديث: " فهذا الحديث أحسن إسنادا وأوْلى بالاستعمال مما قد رويناه قبله في هذا الباب وقد روي عن عبد الله بن عمر عن نفسه مثل ذلك"[٦] وقد صحح الحديث الشيخ الألباني[٧].

ولكن؛ حديث قد اتحد مخرجه و من ثَمَّ اختلف أصحاب يزيد بن كيسان عليه وتفرد مروان بن معاوية الفزاري باختصاره فهو مظنة لخطإ هذا الواحد مع أن ممن رواه تامًّا بدون اختصار يحيى بن سعيد القطان وهو من أكابر الثقات وتتابع أصحابه على روايته تاما، وبهذا يكون معاوية الفزاري قد

---

١). المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ). ن: دار الفكر-بيروت، لا.ط، د.ت. (٢/ ١٥٤).

٢). صحيح مسلم (١/ ٤٧١). رقم: ٣١٠. وسنن النسائي (١/ ٢٩٨). رقم: ٦٢٣. ومسند أحمد (١٥/ ٣٢٨). رقم: ٩٥٣٤ وصحيح ابن خزيمة (٢/ ٩٥). رقم: ٩٨٨ و٩٩٩و ١١١٨ (٢/ ١٦٥). و١٢٥٢ (٢/ ٢٤٣). وصحيح ابن حبان (٦/ ٣٧٦). رقم: ٢٦٥١. والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٠٩). رقم: ٣١٧٨ و٤٢٣٠ (٢/ ٦٨٠). والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٣٠). رقم: ١٦٠١. وشرح مشكل الآثار (١٠/ ١٥٥). رقم: ٣٩٩٠. ومستخرج أبي عوانة (١/ ٥٦٠). رقم: ٢٠٩٣. والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢/ ٤١٠). رقم: ١١٢٨ و٢٧٥٤ (٥/ ٢٢٩). رقم: ٢٧٨٣ (٥/ ٢٤١).

٣). صحيح ابن حبان (٤/ ٣١٦). رقم: ١٤٥٩

٤). مستخرج أبي عوانة (١/ ٥٦٠). رقم: ٢٠٩٢.

٥). المسند لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن المعروف بـ ابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ). رقم: ١٩٨ ت: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ن: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة ط: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م. (١/ ٢٤٠)

٦). شرح مشكل الآثار (١٠/ ٣٢٨).

٧). صحيح وضعيف سنن ابن ماجه لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ). لا.ن، لا.ط. (٣/ ١٥٥).

غلط في اختصار هذا الحديث كما قاله أبو حاتم هذا من الناحية الإسنادية أما من الناحية المتنية فالمعلوم أن النبي ﷺ لم ينم عن صلاة الفجر أكثر من مرة إذ لو كان حديثا مستقلا لكان نومه مَرَّتَان، وهذا ليس معروفا عند أهل العلم بالحديث -والله أعلى وأعلم"[1]-.

*ويتبين من خلال هذا الفصل الذي تطرّقت فيه إلى بعض الأحاديث التي اختلف في سياق إسنادها ومتنها الملاحظات الآتية:

الأولى: أن الاختلاف غالبا ما يقع ما بعد مدار الإسناد.

الثانية: الزيادة في الوصل في موضع الإرسال والرفع في موضع الوقف إذا ما اعتُبِر بقرائن الترجيح يكون الزائد شاذًّا.

الثالثة: أن المتفرِّد بلفظة في المتن مخالفا لجماعة من أصحابه غالبا ما تكون هذه اللفظة شاذَّة.

الرابعة: أن القرائن المحتفة بالرواية هي المساعد الوحيد في عملية الترجيح بين الوجوه المختلفة.

١). ينظر: نقد المتن عند الإمام أبي حاتم من خلال كتاب العلل لابنه (نماذج تطبيقة من كتاب الصلاة) رسالة ماستر في علوم الحديث للطالب عبد الحفيظ جواحي-ة معهد العلوم الإسلامية بجامعة حمه لخضر الوادي الجزائر- نوقشت سنة ٢٠١٦م ١٤٣٧هـ (ص:٨٣).

الخاتمة:

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، فله الحمد أولا وآخرا على أن مَنَّ عليَّ إنجاز هذا البحث بعون منه وتسديد، وأستخلص من هذا البحث مايلي:

المخالفة تقع بين الرواة في أثناء سياقهم للإسناد أو المتن وتتعدَّد صُوَرُها وتختلف أحكامها التي تنبني على زيادة الثقة –هذ في الغالب الأعمّ– ولا يمكن قبولها إلا بقرائن الترجيح كما كان عليه الأئمة المتقدمون.

١. أن المخالفة في الحديث تعتبر من مَظَانِّ تعليل الحديث وأنَّ للعلة أسبابا ترجع عموما إلى مسألة المخالفة

٢. أن الرَّكِيزة الأساسية في هذه المخالفة هي: زيادة الثقة.

٣. أن مسألة زيادة الثقة اختلف فيها أهل العلم واتضح من ذلك أن جمهور الأصوليين والفقهاء يقبلُونها مطلقا والمحدثون يقبلونها بحسب القرائن.

٤. أنَّ قرائنَ الترجيح مُهِمَّة في الحكم على المخالفة.

٥. الابتعاد عن التَّجَوُّزَاتِ العَقْلِيَّة مَظَنَّةُ لِعَدَمِ الخطإِ في الحُكم على الحديث.

٦. المخالفة لها أثر في تعليل الحديث فلا بُدَّ من الرجوع إلى قرائن الترجيح لمعرفة الحديث الصَّحيح من السَّقيم.

وأخيرا أَوَدُّ أن أكرِّرُ في ختام هذا البحث ما ذكرته في مقدمته من أنيِّ لم أُغَطِّ جميع مباحث هذه المسألة، وأن احتمال الخطإ فيما كتبت وارد وتصحيحه مطلوب كما أَوَدُّ أن أضيف بعض الاقتراحات تحتاج إلى جهد الباحثين وهي مايلي:

أولا: بما أن المخالفة يدور عليها أغلب التعليلات للحديث فعلى طلبة العلم أن يولوا هذا الموضوع اهتماما فإنه غني ومباحثه دقيقة فَتَحْتَاجُ إلى رسائل تعالج مواضيعها.

ثانيا: التطرق إلى مسائل أدق كتعارض الرفع والوقف مع ترجيح الوقف الذي له حكم الرفع.

ثالثا: التطرق إلى المدارات والاختلاف عليها –من خلال كتب العلل– كَمُحَمَّد بن سيرين والأوْزاعي واللَّيْث وغيرهم.

رابعا: التطرق إلى زيادات الثقات من خلال كتاب مُعَيَّنٍ من السنن.

خامسا: تتبع الأحاديث التي أخطأ رواتها في اختصارها أو رَوَوْهَا بالمعنى.
سادسا: التطرق إلى القرائن "كقرينة العدد" وأثرها في الترجيح.

وفي الأخير أدعو الله راجيا أن يجعل هذا العمل مقبولا عنده إنه جواد كريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية:

الآيات: **الصفحة:**

١. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].....أ
٢. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [النساء: ١].....أ
٣. ﴿وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود/ ١١٨].....٧
٤. ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) ﴾ [الحِجْر: ٩].....أ
٥. ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ ﴾ [مريم/ ٣٧].....٧
٦. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً..﴾ [الأحزاب: ٧١] .....أ
٧. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١].....٨

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١. حديث: « أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ	أنس بن مالك ﷺ	٣٦
٢. حديث: « أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ	أنس بن مالك ﷺ	٣٨
٣. حديث: « الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ	أبو هريرة ﷺ	٣٨
٤. حديث: « الْوِتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	أبو أيوب ﷺ	٥٢
٥. حديث: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا	عِمْران بن حُصَين ﷺ	٦١
٦. حديث: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ عَنْ رَكْعَتَيْ الفَجْرِ	أبو هريرة ﷺ	٦٥
٧. حديث: « أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ	أبو هريرة ﷺ	٤١
٨. حديث: « إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ	الأغَرّ المزني ﷺ	٣٥
٩. حديث: « إِذَا كَانَ أَحُدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ	أبو هريرة ﷺ	٦٣
١٠. حديث: « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ	عبد الله بن عباس ﷺ	٤٥
١١. حديث: « يَا رَسُولَ اللهِ مَا لَكَ أَفْصَحُنَا	عمر بن الخطاب ﷺ	٣٧
١٢. حديث: « يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ	جبير بن مُطْعِم ﷺ	٣٦
١٣. حديث: «كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ..	أنس بن مالك ﷺ	٣٢
١٤. حديث: « لأَنْظُرَنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ	وائل بن حجر ﷺ	٥٧
١٥. حديث: « مَا مِنْ أَحَدٍ يُدْخِلُهُ عَمَلُهُ الجَنَّة	أبو هريرة ﷺ	٤٩
١٦. حديث: « مَنْ يَكْلَؤُنَا اللَّيْلَةَ؟	أبو هريرة ﷺ	٦٥
١٧. حديث: « مَنْ ضَحِكَ فِي صَلَاتِهِ	جابر بن عبد الله ﷺ	٣٩
١٨. حديث: « لاَ وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ	أبو هريرة ﷺ	٦٣

١٩. حديث: « لاَ يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ..... أنس بن مالك ﷺ.....٣١
٢٠. حديث: « لاَ نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ.....أبو موسى الأشعري ﷺ ٢٠
٢١. حديث: « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ..... أبو هريرة ﷺ ٣٨
٢٢. حديث: « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ..... عمر بن الخطاب ﷺ.....٣٤
٢٣. حديث: « فَرُمِيَ بِنَجْمِ فَاسْتَنَارَ..... رجل من أصحاب النبي ﷺ.....٣٧

فهرس الأعلام المترجم لهم

١. أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي.....٤٤
٢. أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني.....٦٢
٣. بكَّار بن محمد بن عبد الله.....٤٣
٤. جرير بن حازم الأَزْدي.....٤٤
٥. حازم بن إبراهيم البَجَلِي.....٤٩
٦. حَجَّاج بن فَرَافِصَة.....٣٨
٧. الحسين بن واقد المروزي.....٣٨
٨. زائدة بن قُدامة.....٥٩
٩. سِماك بن حرب.....٤٨
١٠. سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان.....٣٣
١١. طلحة بن نافع الواسطي..... ٤٠
١٢. عبد الحميد بن سليمان الخزاعي.....٤٣
١٣. عبد الله بن عون.....٤١
١٤. عبد ربه بن نافع الكناني.....٣٨
١٥. الفضل بن موسى السيناني.....٤٧
١٦. محمد بن كثير العبدي البصري.....٣٨
١٧. نوح بن قيس بن رياح الأزدي أبو رَوْح البصري.....٤٢
١٨. هشام بن حسان الأزدي القردوسي.....٤٤
١٩. هشام بن زياد بن أبي يزيد.....٤٤
٢٠. الوليد بن عبد الله.....٤٨
٢١. يزيد بن سنان بن يزيد التميمي.....٤٠
٢٢. يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي.....٣٧

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

٢. ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة لجمال بن محمد السيد، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣. أحاديث معلة ظاهرها الصحة لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ص: ٥٧) ن: دار الآثار للنشر والتوزيع ط: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤. الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ). ت: أحمد محمد شاكر، ن: دار الآفاق الجديدة، بيروت لا.ط.

٥. اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم) لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ). ن: دار المعرفة– بيروت، لا.ط. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني(ت: ٤٤٦هـ). ت: د. محمد سعيد عمر إدريس ت: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت : ١٤٢٠هـ) (٦/ ٢٣٥). رقم: (١٨٣٩). ن: المكتب الإسلامي - بيروت ط: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٨. الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ). ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض ن: دار الكتب العلمية - بيروت ط: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٩. الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ). ن: دار ابن الجوزي، لا.م، ط: ١٤٢٦هـ.

١٠. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ). ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ن: دار طيبة - الرياض – السعودية، ط: الأولى - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١١. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ). ت: أحمد محمد شاكر، ن: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: الثانية، د.ت .

١٢. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ). ن: دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، ط: الأولى، د.ت

١٣. بحوث في المصطلح للدكتور ماهر ياسين الفحل (بترقيم الشاملة آليا). لا.ط.

١٤. تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). ت: د. أحمد محمد نور سيف ن: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٥. تاريخ أبي زرعة الدمشقي برواية: أبي الميمون بن راشد، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت: ٢٨١هـ). ت: شكر الله نعمة الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية – دمشق لا.ط.

١٦. تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ). ت: صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية – الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٧. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). ت: الدكتور بشار عواد معروف ن: دار الغرب الإسلامي – بيروت ط: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

١٨. تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ). ت: عمرو بن غرامة العمروي ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع لا.ط ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

١٩. تحرير علوم الحديث للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ن: دار طيبة، لا.ط.

٢١. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ). ت: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي – حلب، ط: الأولى، ١٣٦٩هـ.

٢٢. تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢). ت: محمد عوامة ن: دار الرشيد سوريا١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٣. التلخيص الحبير : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ن: دار الكتب العلمية ط: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

٢٤. تمام المنَّة في التعليق على فقه السنة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ). ن: دار الراية ط: الخامسة. لا.ت.

٢٥. تمام المنَّة في التعليق على فقه السنة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) ن: دار الراية ط: الخامسة.

٢٦. التمييز للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). مطبوع مع كتاب "منهج النقد عند المحدّثين" للدكتور محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقه ن: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية ط: الثالثة ١٤١٠هـ.

٢٧. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ). ت: محمود محمد شاكر، ن: مطبعة المدني القاهرة، لا.ط.

٢٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (ت: ٧٤٢هـ). ت: د. بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى- ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٢٩. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ). ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ن: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ). ت: حمدي عبد المجيد السلفي ن: عالم الكتب – بيروت ط: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٣١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). ت: د. محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف – الرياض لا. ط.

٣٢. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). ن: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٣٣. جزء ابن غطريف للجرجاني لأبي أحمد محمد بن أحمد الغِطْريفي الجرجاني (ت: ٣٧٧هـ). ت: د. عامر حسن صبري ن: دار البشائر الإسلامية – بيروت ط: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٤. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ن : دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية ، ١٤١٥هـ.

٣٥. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: حماد بن محمد الأنصاري ن: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ط: الثانية، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م.

٣٦. الرَّدُّ على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ). ن: دار المعرفة بيروت لبنان لا.ط.

٣٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني(ت: ١٤٢٠هـ) (٣/ ٦٠). ن: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض ط: الأولى عام النشر: جـ ١ – ٤: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م جـ ٦: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

٣٨. سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). ت: شعيب الأرنؤوط حسن عبد المنعم شلبي عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

٣٩. السنن الصغير لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). ت: عبد المعطي أمين قلعجي ن: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٤٠. السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ت: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٤١. السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٢. سنن النسائي أو المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ت: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٣. السنن أو " الجامع الصحيح" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ). ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١ و ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥). ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٤٤. السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ن: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت. لا.ط

٤٥. السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ن: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، لا.ط.

٤٦. سؤالات الحاكم للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ن: مكتبة المعارف - الرياض ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٧. سؤالات السُّلَمي للدارقطني لمحمد بن الحسين المعروف بأبي عبد الرحمن السُّلَمي (ت: ٤١٢هـ). ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ط: الأولى ١٤٢٧ هـ.

٤٨. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي- رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية- ن: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٩. شرح علل الترمذي للحافظ لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي، البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ن: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٠. شرح لغة المحدث؛ منظومة في علم مصطلح الحديث لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ن: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٥١. شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). ت: شعيب الأرنؤوط ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٥٢. شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). ت: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية ن: عالم الكتب ط: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٥٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرنؤوط، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٥٤. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ن: المكتب الإسلامي – بيروت.لا.ط.

٥٥. صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ). ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٦. صحيح مسلم – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ– لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت، لا.ط.

٥٧. صحيح وضعيف سنن ابن ماجه لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ). لا.ن، لا.ط.

٥٨. ضعيف أبي داود لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت : ١٤٢٠هـ). ن: مؤسسة غراس للنشر و التوزيع – الكويت، ط: الأولى – ١٤٢٣ هـ.

٥٩. طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ). وأكمله: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٢٦هـ). ن: الطبعة المصرية القديمة، لا.ط.

٦٠. العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو، ن: مكتبة الضياء طنطا- مصر ط: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦١. علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ن: مطابع الحميضي، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٦٢. علل الدارقطني -العلل الواردة في الأحاديث النبوية- لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). جـ:١-١١ ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ن: دار طيبة – الرياض ط: الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨م جـ:١٢-١٥، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ن: دار ابن الجوزي الدمام ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٦٣. العلل الصغير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ). ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ن: دار إحياء التراث العربي - بيروت(مطبوع بآخر المجلد الخامس) لا.ط.

٦٤. العلل لأبي الحسن علي بن عبد الله المديني (ت: ٢٣٤هـ). ت: محمد مصطفى الأعظمي ن: المكتب الإسلامي - بيروت ط: الثانية، ١٩٨٠م.

٦٥. العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) برواية: المرُّوذي وغيره، ت: الدكتور وَصِيّ الله بن محمد عباس ن: الدار السلفية، بومباى - الهند ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت:٨٢٥) ن: دار المعرفة بيروت١٣٧٩هـ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.لا.ط.

٦٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). ت: علي حسين علي، ن: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٦٨. الفوائد المعللة لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت: ٢٨١هـ). ت: رجب بن عبد المقصود ن: مكتبة الإمام الذهبي - الكويت ط: الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

٦٩. قرة العينين برفع اليدين في الصلاة لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ) ت: أحمد الشريف ن: دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٣م.

٧٠. قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزُّرَقِي، ن: دار المحدث للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٧١. الكامل في ضعفاء الرجال أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة ن: الكتب العلمية - بيروت-لبنان ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٧٢. الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). ت: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، ن: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، د.ط.

٧٣. لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على، ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ). ن: دار صادر - بيروت ط: الثالثة - ١٤١٤ هـ .

٧٤. لسان المحدِّثين (معجم مصطلحات المحدثين) لمحمد خلف سلامة، مصدر الكتاب: ملفات وورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث. لا.ط.

٧٥. لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ت: دائرة المعارف النظامية — الهند، ن: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان ط: الثانية ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٧٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ) ت: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي — حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧٧. مجموع الفتاوى لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ). ت : أنور الباز - عامر الجزار، ن : دار الوفاء، ط : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٧٨. المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ). ن: دار الفكر — بيروت، لا.ط.

٧٩. مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فَرْح الإشبيلى، (ت: ٦٩٩هـ) (١/ ٢٩٨). ت: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل ن: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨٠. المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) ت: شكر الله نعمة الله قوجاني ن: مؤسسة الرسالة – بيروت ط: الأولى١٣٩٧هـ.

٨١. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (ت: ٢٦٦هـ) لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). ن: الدار العلمية – الهند، لا.ط.

٨٢. مستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ) ت: أيمن بن عارف الدمشقي ن: دار المعرفة – بيروت ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٣. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٨٤. المستصفى في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت : محمد عبد السلام عبد الشافي، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٣هـ .

٨٥. المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت: ٢١٩هـ). ت: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ن: دار السقا، دمشق – سوريا ط: الأولى ١٩٩٦ م.

٨٦. المسند لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: ٢٠٤هـ). ت: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ن: دار هجر –مصر ط: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.

٨٧. المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) ت: شعيب الأرنؤوط–عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٨٨. المسند لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن المعروف بـ ابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ). ت: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ن: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة ط: الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٨٩. المسند لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ) ت: حسين سليم أسد ن: دار المأمون للتراث – دمشق ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٩٠. مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، (ت: ٥٤٤هـ). ن: المكتبة العتيقة ودار التراث. لا.ط.

٩١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي المقري (ت: ٧٧٠هـ) ت: يوسف الشيخ محمد ن: المكتبة العصرية لا.ط.

٩٢. مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود لمحمد بن عمر بن سالم بازمول لا.ن لا. ط.

٩٣. المصنَّف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت: ٢٣٥هـ) ت: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد – الرياض ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٩٤. المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ت: حبيب الرحمن الأعظمي ن: المجلس العلمي- الهند ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٩٥. المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ن: دار الحرمين – القاهرة، لا.ط.

٩٦. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي ن: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ط: الثانية. د.ت .

٩٧. المعجم لأبي بكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ). ت: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، ن: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٩٨. معجم مصطلح الأصول لهيثم هلال، ن: دار الجيل بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ.

٩٩. معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ). ت: عبد السلام محمد هارون، ن: دار الفكر، لا.ط ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٠. معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ن: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة). ط: الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

١٠١. معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ) ت: السيد معظم حسين ن: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م

١٠٢.المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ). ت: صفوان عدنان الداودي، ن: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ .

١٠٣.المقترب في بيان المضطرب للدكتور أحمد بازمول، ن: دار ابن حزم للطباعة والنشر ط: الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٠٤.المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح لأبي عبد الرَّحمن مُقْبل بن هادي الوادعيّ (ت: ١٤٢٢هـ). ن: دار الآثار للنشر والتوزيع، صَنعاء – اليمن، ط: الثالثة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٠٥.مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ). ت: نور الدين عتر، ن: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٠٦.المنتقى لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ). ت: عبد الله عمر البارودي، ن: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت ط: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٠٧.المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٠٨. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) للدكتور أبي بكر كافي، ن: دار ابن حزم بيروت، ط : الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م.

١٠٩.الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غُدّة ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية ١٤١٢ هـ.

١١٠.ميزان الاعتدال ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). ت: علي محمد البجاوي ن: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

١١١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ن: مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى ١٤٢٢هـ .

١١٢.نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ). ت: محمد عوامة ن: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، . ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١١٣. نقد المتن عند الإمام أبي حاتم من خلال كتاب العلل لابنه (نماذج تطبيقة من كتاب الصلاة) رسالة ماستر في علوم الحديث للطالب عبد الحفيظ جواحي – معهد العلوم الإسلامية بجامعة حمه لخضر الوادي الجزائر نوقشت سنة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م .

١١٤.النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل ن: مكتبة الرشد ناشرون ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١١٥.النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت :٨٥٢هـ). ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط: الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١٦.النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ن: المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ت: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي. لا.ط.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ-ح
تمهيد.....٢
الفصل الأول:دراسة نظرية حول المخالفة والعلة.....٥
المبحث الأول: دراسة نظرية عن المخالفة.....٦
الفرع الأول: المخالفة لغة.....٦
الفرع الثاني: المخالفة اصطلاحا ٧
المطلب الثاني: أثرُ المخالفة في التعليل.....٩
الفرع الأول: صُوَرُ المخالَفة ١٠
أولا: الاختلاف في الاتصال والانقطاع: ١٠
أ. تعارض الوصل والإرسال:.....١١
ب.تعارض الرفع والوقف:.....١١
ثانيا: الاختلاف في المتن.....١٢
أ.الإدراج:... .....١٢
ب.الاخْتصار:..... .....١٢
الفرع الثاني: أحكام المخالفة.....١٣
أولا: مذاهب العلماء في الحكم على المخالفة.....١٤
١. قبول الزيادة مطلقا: ١٤
٢. قبول الزيادة بالقرائن: ١٨
ثانيا: قَرَائِنُ التَّرْجِيحِ ٢١
أ. قرينة العدد:.....٢٢
ب. قرينة الحفظ والضبط:.....٢٣
ت. قرينة اتفاق البلدان:.....٢٤

المبحث الثاني: دراسة نظرية عن العلة.....٢٧
المطلب الأول: تعريف العلة وأقسامها.....٢٨
الفرع الأول: تعريف العِلَّة.....٢٨
أولا: العلة لغة.....٢٨
ثانيا: العلة اصطلاحا..... ٢٨
الفرع الثاني: أقسام العلة..... ٣٠
المطلب الثاني: أسباب العلة وأجناسُها..... ٣٢
الفرع الأول: أسباب العِلَّة..... ٣٢
الفرع الثاني: أجناس العلل..... ٣٥
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.....٤٢
المبحث الأول: الاختلاف في الاتصال والانقطاع..... ٤٢
المطلب الأول: تعارض الوصل والارسال.....٤٢
الحديث الأول: ترجيح الوصل على الإرسال..... ٤٢
الحديث الثاني: ترجيح الإرسال على الوصل.....٤٥
المطلب الثاني: تعارض الرفع والوقف..... ٤٩
الحديث الأول: ترجيح الرفع على الوقف.....٤٩
الحديث الثاني: ترجيح الوقف على الرفع.....٥٢
المبحث الثاني: الاختلاف في المتن. ٥٧
المطلب الأول: الزيادة في المتن.....٥٧
الحديث الأول: الزيادة في آخر المتن..... ٥٧
الحديث الثاني الزيادة في وسط المتن.....٦١
المطلب الثاني: اختصار الحديث..... ٦٣

الحديث الأول: في باب الطهارة.....٦٣
الحديث الثاني: في باب الصلاة ٦٥
الخاتمة.....٦٨
فهرس المحتويات.....٧٠
فهرس المحتويات.....٧٠
فهرس الآيات القرآنية..... ٧٢
فهرس الأحاديث والآثار.....٧٣
فهرس الأعلام المترجم لهم.....٧٤
قائمة المصادر والمراجع.....٧٥
فهرس الموضوعات.....٨٧

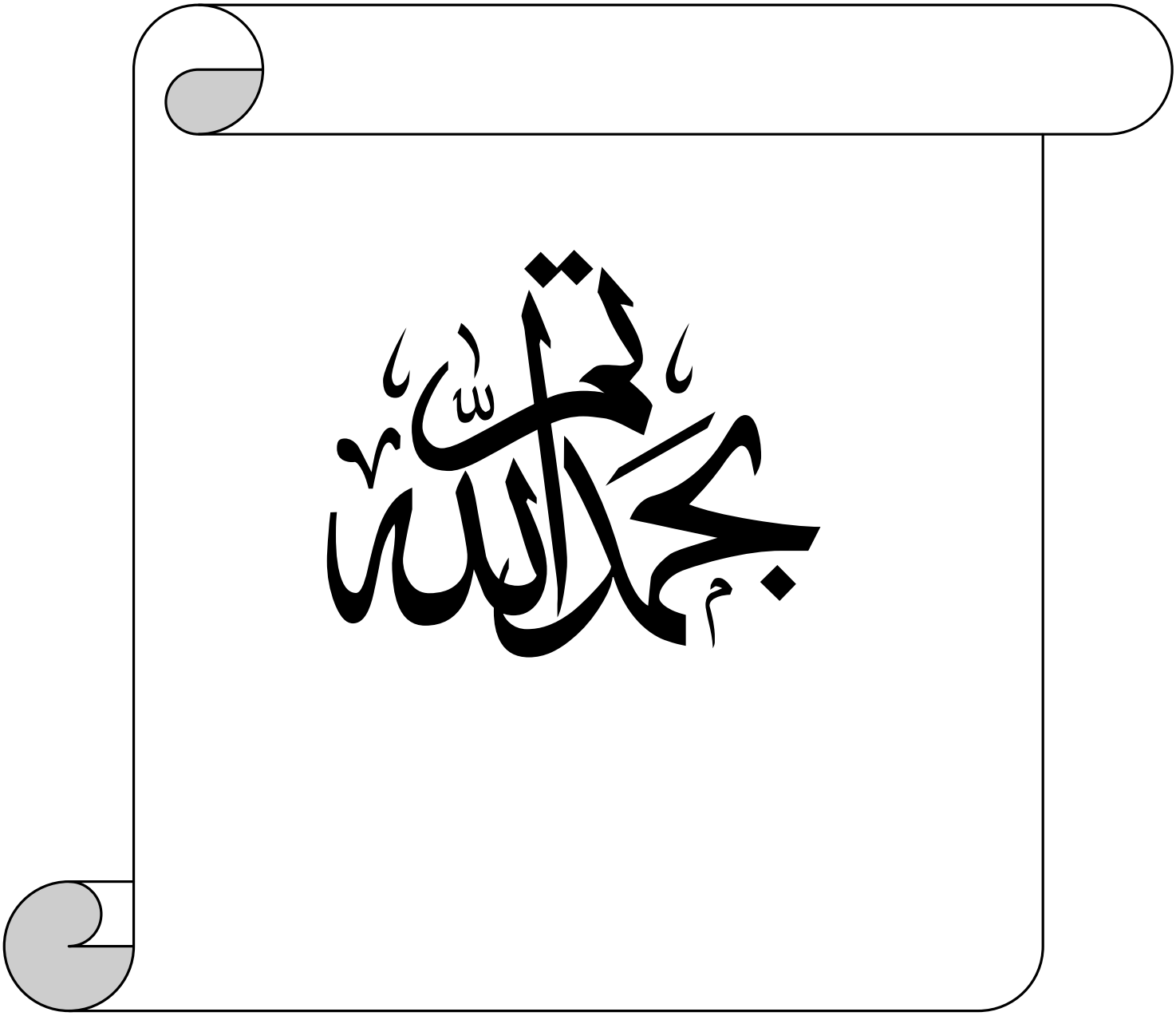
تم بحمد الله